

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة دروس في مقياس:

الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية

الدكتورة : زريق نفيسة.

بالاستناد الى المستخرج الفردي لمحضر المجلس العلمي تحت رقم 314/ك ح ع س/2021
المؤرخ في 2021/03/10 ،

- المؤسسة التعليمية: جامعة المسيلة.
- الكلية: الحقوق والعلوم السياسية.
- القسم: العلوم السياسية.
- اسم المقياس: الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية .
- البرنامج الذي قدم المقرر ضمنه: السنة الثانية ماستر علوم سياسية .
- المستوى الذي قدمت فيه المحاضرات: السداسي الأول
- البريد الالكتروني : nafissa.zerig@univ-msila.dz
- الرابط على الخط (منصة موودل):
<https://elearning.univ-msila.dz/moodle/course/view.php?id=5614>

السنة الجامعية

2026-2025

- بطاقة التواصل ومعلومات المقياس: الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية .

إسم ولقب الأستاذ : نفيسة زريق

البريد الإلكتروني : nafissa.zerig@univ-msila.dz

الرابط على منصة موودل :

<https://elearning.univ-msila.dz/moodle/course/view.php?id=5614>

- الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

- القسم: العلوم السياسية

- المستوى الدراسي: ماستر السنة الثانية تخصص ادارة محلية

- السداسي: الثاني

- الرصيد: 6

- المعامل: 3

- الحجم الساعي الاسبوعي : ثلاث ساعات .

- أهداف المقياس:

الاهداف: ان تقديم مادة الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية يهدف إلى تزويد الطالب بمعرفة مفهوم ومبادئ وكيفية نشأة الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية ومقومات نجاحها، ومختلف الاشكاليات التي تطرحها، وتبرز أهميته من طبيعة التوجه نحو الاعتماد على الوسائط السياسية في ادارة الفعل السياسي، وعليه فان تدريس هاته المادة يتوخى تحقيق الاهداف الاتية:

- قدرة الطالب على فهم الاطار المعرفي والمفهوماتي للأحزاب السياسية والاسس التي يستند اليها.

- قدرة الطالب على التحكم في المادة العلمية وما يرتبط به من مسائل معرفية المعاصرة والحديثة لخدمةً لتطوير المجتمعات.

- تنمية المهارات اللازمة للطالب لاستخدام العناصر النظرية والادوات المنهجية في حل مشكلاتها واتخاذ القرار المناسب.

- تعريف الطالب بالمقومات الرئيسية لنجاح النظام الحزبي، وكذا الانتخابي، ومن ثم فانه يتوقع تحقيق او الوصول للمخرجات التالية:

- معرفية: هذا المقرر يجعل الطالب قادراً على الاستيعاب الكامل لعناصر المادة المقدمة، والفهم والتحليل وتقديم التفسيرات العلمية الصحيحة،
 - مهارات علمية: قدرة الطالب على تطبيق مضامين المادة على الحياة السياسية والتفاعلات الحاصلة فيها.
 - مهارات شخصية وتحمل المسؤولية: قدرة الطالب على التفاعل مع المحيط، وبالكفاءة المطلوبة على التعامل مع مختلف المعطيات، وتحمل المسؤولية في حسن التعامل، للوصول الى تحقيق الاهداف المنتظرة منها.
 - مهارات التحليل والاتصال: قدرة الطالب على تنمية المهارات اللازمة من تحليلية واتصالية لاستخدام عناصر المادة المقدمة في حل المشكلات التنظيمية والمؤسسية بالطرق العلمية والحديثة المبنية على المعلومات الصحيحة.
- وسيكون ذلك وفقاً للمحاور والمضامين الآتية :

المحور الاول: الأحزاب السياسية والانتخابات... مقارنة مفاهيمية

اولا. الاطار المفاهيمي للحزب السياسي

1. تعريف الحزب السياسي
2. عناصر الحزب السياسي
3. أصل نشأة الأحزاب السياسية
4. تصنيف الأحزاب السياسية
5. أنواع النظم الحزبية
6. وظائف الأحزاب السياسية
7. بعض الاشكاليات التي تواجه العمل الحزبي
- 8 . أثر النظام الحزبي على النظام السياسي
- 9 . الأحزاب وبعض التنظيمات الأخرى

ثانيا. الانتخابات والنظم الانتخابية

1. تعريف الانتخابات

2. النظام الانتخابي: Le Régime Electoral

أ/ تعريف النظام الانتخابي

ب/ أهمية النظام الانتخابي

ج/ النظام الانتخابي ومتطلبات النظام الديمقراطي

د/ أنواع النظم الانتخابية

3. النظام الانتخابي والأحزاب... أي علاقة
4. سوسيولوجيا العملية الانتخابية
5. النظام الانتخابي... بعض الإشكاليات
6. النظام الانتخابي كآلية لخلق فضاء للمشاركة السياسية وتحفيز المنافسة السياسية

المحور الثاني: الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية في الدول العربية

أولا. التجربة الحزبية العربية

1. الإرث التاريخي الحزبي في المنطقة العربية
2. مسار التجربة الحزبية في الدول العربية: من المنع إلى الشرعنة إلى التقييد والتميع
3. إشكالات تواجه التجربة الحزبية في الدول العربية
4. الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية: كيف تحول الشارع كبديل للمؤسسة الحزبية في الدول العربية
5. عوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع العربي

ثانيا. الانتخابات في الدول العربية

1. انتخابات دون ديمقراطية... البدايات المشوهة
 2. الانتخابات بعد الحراك الشعبي العربي...
 3. الانتخابات والتداول على السلطة في النظم العربية
- ثالثا. نحو ترشيد الأحزاب السياسية وإعادة الاعتبار للعملية الانتخابية
1. ما بين نقد الحزبية والأحزاب السياسية ونقضهما
 2. نحو ترشيد العمل الحزبي من أجل استيلاد لحظة نهوض ديمقراطي
 3. نحو إعادة الاعتبار للعملية الانتخابية

المحور الثالث: الأحزاب والعملية الانتخابية في الجزائر

أولا. الانتخابات التشريعية في الجزائر بعد دستور 1989

1. الانتخابات التشريعية الأولى 1991
- ثانيا. الانتخابات التشريعية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 1996.

1. الانتخابات التشريعية 05 جوان 1997

2. الانتخابات التشريعية 30 ماي 2002

3. الانتخابات التشريعية 17 ماي 2007
- ثالثا. الانتخابات التشريعية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 2008.
- رابعا. الانتخابات الرئاسية التعددية في الجزائر.
1. الانتخابات الرئاسية في الجزائر بعد إقرار التعددية (1989).
- الانتخابات الرئاسية نوفمبر 1995
 - 2. الانتخابات الرئاسية في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 1996.
 - الانتخابات الرئاسية أبريل 1999
 - الانتخابات الرئاسية ماي 2004
 - الانتخابات الرئاسية 2009
- خامسا. واقع التجربة الانتخابية في الجزائر
- سادسا. التجربة الحزبية في الجزائر
1. مرحلة الأحادية
2. التجربة الحزبية بعد سنة 1989
- أهمية الأحزاب في بناء الديمقراطية من خلال الإطار الدستوري والقانوني المنظم لها.
 - التعديلات الدستورية المتعاقبة...تأكيد للمبدأ الديمقراطي
 - 3. المنظومة القانونية للأحزاب السياسية في الجزائر:
 - قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي.
 - القانون العضوي رقم 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية.
 - القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية:
 - 4. استراتيجيات النظام في مواجهة التعددية الحزبية
 - تعددية من نوع خاص
 - التحكم في قواعد اللعبة السياسية بالقانون
 - تجميع الظاهرة الحزبية باستعمال أساليب خاصة

مقدمة:

إذا كانت المؤسسة هي تنظيم في خدمة فكرة، فإن الأحزاب السياسية تعتبر مؤسسات لها دورها في الحياة السياسية، بل إن البعض يعتبرها المحرك الأساسي للعبة السياسية في جميع النظم. فمثلاً أوضحت المادة الرابعة من الدستور الفرنسي على إنجازها، العلاقة بين الأحزاب السياسية وعملية الاقتراع. إذ هناك آراء في الدول الغربية الليبرالية تقترح أن تصبح هيئة الناخبين سلطة إلى جانب سلطات الدول الثلاث المعروفة ويسمى مورييس هوريو هيئة الناخبين بـ (سلطة الاقتراع) ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الأحزاب مؤسسات تنظم سلطة الاقتراع.¹

المحور الاول: الأحزاب السياسية والانتخابات... مقارنة مفاهيمية

اولا. الاطار المفاهيمي للحزب السياسي:

تحتل الأحزاب السياسية مكانة مهمة داخل النسق السياسي لأي دولة باعتبارها وسائط سياسية بين السلطة والمجتمع، والإطار المؤسسي الأهم في استيعاب التطلعات المتزايدة لمشاركة الجماهير في العملية السياسية. بل ذهب صامويل هنتجتون بعيداً عندما اعتبرها أداة تحقيق الاستقرار السياسي وإضفاء الشرعية على النظام السياسي. في المقابل تُشكل الانتخابات آلية ديمقراطية وممارسة حضارية وآلية مهمة تتيح للشعب فرصة المساهمة في صنع القرارات السياسية. فالعملية الانتخابية هي محك المشاركة السياسية فإلى جانب جودة القوانين الانتخابية وإرادة الدولة في ضمان حرية ونزاهة الانتخاب، تبقى الانتخابات من دون مدلول ديمقراطي ما لم تكن هناك نسبة معقولة من المشاركة فيها من قبل الناخبين.

1. في تعريف الحزب السياسي:

تعكس مقولة النظام السياسي في الدولة الحديثة جدلية العلاقة بين السلطة الممثلة بالحكومة من جهة والشعب من جهة أخرى. وتعكس الطموحات السياسية مجمل المعتقدات والأهداف والمصالح للفئات والطبقات الاجتماعية، وينجم عن هذا التباين المتعدد الأسباب، تيارات فكرية داخل المجتمع، تكتسي طابعاً سياسياً، تسمى المجتمع السياسي.

¹ - سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها، مركز البحوث البرلمانية، 2005، ص.08.

يتشكل المجتمع السياسي من مجموع القوى الفاعلة داخل المجتمع والتي تتبلور في إطار الأحزاب السياسية، إلى جانب الجمعيات وقوى جماعات الضغط والنقابات والاتحادات والروابط الاجتماعية والمهنية. تسعى هذه القوى إما للمشاركة بطريقة مباشرة في السلطة (الأحزاب السياسية)، أو التأثير في السلطة عن طريق الضغط لاستصدار قرارات وسياسات تخدم مصالح الفئات التي تمثلها (مختلف روافد المجتمع المدني الأخرى). فماذا نقصد بالحزب السياسي؟

واختلف الدارسون وعلماء الاجتماع في تعريف الحزب السياسي ولم يتفق الفقه الدستوري على تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتعقيد في آن واحد كظاهرة الأحزاب السياسية، فتعددت التعريفات على حسب تعدد الباحثين وخلفياتهم الفكرية والإيديولوجية. ومع ذلك سنحاول مقارنة الموضوع بالتميز بين ثلاث اتجاهات في تعريف الحزب السياسي. لكن ذلك لا يمنع التطرق إلى المدلول اللغوي للحزب السياسي.

● المعنى اللغوي لمفهوم الحزب السياسي:

جاء في مختار "الصحاح": حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا. وتفيد كلمة (حزب) لغة الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما.

أيضا الحزب لغة: فيقصد به أيضا كل "جماعة من الناس شكلت أهواءهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو إليه، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه".¹

وهناك من يرى بأن الأحزاب جمع حزب، والتحزب لغة هو: التجمع، سواء كان تجمعا على حق أم كان تجمعا على باطل، وسواء كان اجتماع أبدان أم كان اجتماع أفكار. وقد ورد استعمال كلمة حزب في القرآن الكريم على وجوه ومعاني متعددة:²

— فُقُصِدَ به أصناف الخلائق واختلاف المذاهب والأديان وهو ما ورد في الآية 53 من سورة المؤمنون في قوله تعالى: "كل حزب بما لديهم فرحون".

— وقُصِدَ به القوم المجتمعون على الباطل واتباع منهج الشيطان وهو ما ورد في الآية 19 من سورة المجادلة "أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ"، وفي المقابل قُصِدَ به حند الله المجتمعون على

¹ - إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط 2، تركيا: دار الدعوة، 1989، ص. 170.

² — معنى الأحزاب في القرآن الكريم، على الرابط الإلكتروني: <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/16543>

اتباع منهج الحق من الصحابة والتابعين ومن اتبعهم بإحسان في الآية 22 من نفس السورة في قوله تعالى " أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ "

– وقُصِدَ بها القوم المجتمعون على محاربة النبي صلى الله عليه وسلم ودعوته، وهو ما ورد في الآية 22 من سورة الأحزاب في قوله تعالى: " وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ".

– وقُصِدَ به الأمم الكافرة التي سبقت أمة الإسلام، وهي الأمم التي كذبت الرسل، وهو ما ورد في الآيتين 12-13 من سورة (ص) في قوله تعالى: "كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ * وَثَمُودٌ وَقَوْمٌ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ".

● المعنى اللغوي لكلمة سياسي:

هناك من يذهب في تفسير كلمة سياسي انطلاقاً من كلمة سياسة، ساس يسوس سياسي وسياسة.

ووقد ردت كلمة "سياسة" في معاجم اللغة مصدرًا للفعل "ساس"، بمعنى قام على الدواب وروّضها، ثم اكتسبت معنى مجازيًا.

ذكر صاحب بن عبّاد: "والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسوّس فلان أمر بني فلان؛ أي: كُلف سياستهم- (المحيط في اللغة، ج 8، ص 416)، وبعده ذكر الفيروز آبادي في قاموسه: "سست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها".

ثم وردت اللفظة في (أساس البلاغة) للزمخشري، وفي غيرها من المعاجم، مع التأكيد على التعبير الدالّ- "ومن المجاز"- الأمر الذي يشير أن اللفظة من أصل عربي: "هو يسوس الرعية ويسوس أمرهم، وسوّس أمرهم= إذا صيّر ملكًا أو ملك أمرهم"¹.

وتردت كلمة (سياسة) في كتاب الكواكي (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)، فترتبط عنده بمفهوم الاستبداد الذي يُعرف بأنه تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بلا خوف من أي تبعة.

تطورت دلالة الكلمة فأخذت تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وفيها دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة.

¹ – فاروق مواسي، "مع كلمة سياسة"، نشر بتاريخ: 2016/12/30، على الرابط الإلكتروني:

<https://www.diwanalarab.com/>، تم التصفح بتاريخ: 2020/09/18.

تبعاً لذلك، فهي تتعلّق بالحكم والإدارة في المجتمع المدني.

— أما معجم العلوم الاجتماعية فقد أورد معنى كلمة السياسة: "أفعال البشر التي تتّصل بنشوب الصراع أو حسمه حول الصالح العام، والذي يتضمن استخدام القوة، أو النضال في سبيلها."
— ويذهب (المعجم القانوني) إلى تعريف السياسة أنها: "أصول أو فن إدارة الشؤون العامة."

— عرف الواقعيون السياسة بأنها "فن الممكن" - بمعنى الخضوع للواقع السياسي، وعدم تغييره بناء على حسابات القوة والمصلحة. وكلمة سياسي هي اسم منسوب إلى سياسة بمعنى من يعمل في السياسة، متعلق بإدارة الشؤون العامة وتنظيمها.

● المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي: تعددت التعريفات بتعدد وجهات نظر الباحثين وخلفياتهم الفكرية ويمكن حصر أهمها في:
أ/ الحزب في الفكر الليبرالي: تركز تعريفاته على الجانب العملي وهدف الحزب النهائي ضمن العملية السياسية، وقد تعددت آراء المفكرين وانعكست في الكثير من التعريفات التي نسوق البعض منها كما يلي:

— تعريف جون جيكال واندري اوريو " Jean Giquel et André Hauriou ": الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".

— تعريف "جورج بيردو G.Burdeau " الحزب السياسي هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة".

— تعريف "جيوفاني سارتوري" « Giovanni Sartori » أنه " جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة"⁽¹⁾.

¹ — بومدين طامشة، "محاضرات في مدخل إلى علم السياسية"، أُلقيت لطلبة السنة أولى ليسانس علوم سياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص.02.

– تعريف "موريس دوفرليه" « Maurice Duverger » فيعرف الحزب أو أحزاب الجماهير الشعبية بأنها "تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام"⁽¹⁾

– تعريف "بول مارابوتو" « Paul Marabuto » أن الأحزاب هي جمعيات هدفها العمل السياسي.

– تعريف قوقال " « Gogvel » أن الحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الإستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه⁽²⁾.

– وعُرف أيضا بأنه: "وعاء تنظيمياً للفاعليات الاجتماعية التي يمثلها، يتوسط بين النظرية والممارسة، ويحقق الصلة بين أعضائه من أجل بلورة إرادة موحدة لهم، ينبثق عنها مناهج عمل وأساليب أداء. وهو ما يجعل من مقولة الحزب السياسي، تركز على توافر ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي «النظرية والتنظيم والممارسة»³.

ب/ الحزب في الفكر الماركسي: يركز الفكر الماركسي على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي. وهو بذلك جزء من طبقة معينة بل وقسم "طليعي" في الطبقة، بل ان الحزب الثوري أو العمالي يركز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها. فيُعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي"

ويعرف أيضا بأنه "طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا."

ج/ الحزب في الفكر العربي: حيث قدم العديد من محاولات تعريف الحزب السياسي، لكن ما يلاحظ على هذه المحاولات أنها تكاد تقترب من تصورات الفقه الليبرالي للحزب السياسي. وعلى تعددها يمكن الإشارة إلى:

تعريف سليمان الطماوي: "جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين"، وتعريف سعاد الشرقاوي التي

¹ – Maurice Duverger , Les partis politiques, Paris : Colin, 1976,p. 240.

² – اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص204.

³ – <https://www.marefa.org/>

ركزت فيه على الجانب التنظيمي: "تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة".¹

بعد استعراض مختلف الآراء حول مفهوم الحزب السياسي يمكن القول أن الحزب السياسي هو تجمع من الأفراد يؤمنون بأفكار موحدة ويعملون على انتصارها من خلال سعيهم للوصول إلى السلطة.

على تعدد التعريفات التي أُعطيت للحزب السياسي political party يمكن إيراد التعريف الإجرائي التالي: "الحزب هو شكل من أشكال التعبير عن تيار فكري، يتخذ طابعاً تنظيمياً للقوى الاجتماعية المعبرة عنه، والتي تمتلك مواقف ورؤية سياسية موحدة، وتُسَـهـد ممارسة السلطة، وفق برامج معلنة تنطوي على معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للشعب والدولة".

2- عناصر الحزب السياسي: وكما تعددت التعريفات التي اعطيت للحزب السياسي اختلفت آراء الباحثين فيما يتعلق بعناصر الحزب السياسي: فيرى مثلاً جوزيف لا بالومبارا "Joseph La Palombara"، إلى وجود أربعة عناصر أساسية للحزب هي: منظمة دائمة: تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها، منظمة كاملة: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد، تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني، وتمتلك قاعدة جماهيرية عريضة². وفي المقابل يرى طارق الهاشمي أن هناك عناصر أساسية لا بد من توافرها في الحزب وهي:

- 1- الجماهير: لا بد في كل حزب سياسي من قاعدة جماهيرية فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبيراً كلما كان وصوله إلى السلطة أمراً سهلاً وميسوراً.
- 2- وحدة المصلحة والمبادئ: تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب وقد تتوقف أحياناً على المبادئ أو العقيدة، كما أن للمبادئ أهمية كبرى للأحزاب والأنظمة السياسية
- 3- وحدة التنظيم: لما يلعبه التنظيم من دور أساسي وقيادي لتحقيق الهدف ولما يتوقف عليه من نجاح الحزب.

¹ - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ط.02، 1982، ص.200).

² - Joseph La Palomabara, Political Parties and Political Development, princeton universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt, P203

- 4- وحدة القيادة: لكل تنظيم وحدة قيادة فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة.
- 5- الوصول إلى السلطة: كل حزب سياسي يطمح في السلطة، وعن طريق السلطة يكون في مقدوره تطبيق البرنامج أو المنهج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي. وعموما اتفق معظم الباحثين على تحديد عناصر الحزب السياسي في:¹
- 1- الديمومة والاستمرارية: بمعنى أن العمر السياسي للحزب يفوق عمر قادته القائمين عليه، وهذا يخرج المجموعات الضعيفة والزبائنية والزمروالعصب التي تزول بزوال قادتها من أن تكون أحزابا سياسية؛
- 2- العمومية: بمعنى أن يتواجد الحزب السياسي على المستوى الوطني والمحلي، فيكون تنظيما وطنيا بامتداد محلي؛
- 3- سعي الحزب إلى الحصول إلى التأييد الشعبي وإقناع المواطنين بخطة بناء على برامج وأولويات محددة وهذا عن طريق الانتخابات أو أي طريقة مشروعة؛
- 4- رغبة عناصر الحزب وقياداته في الوصول إلى السلطة بغرض التطبيق وليس مجرد التأثير على صنع القرارات، وهو ما يميز الحزب السياسي عن أي تنظيم آخر سياسي أو اجتماعي.

3- أصل نشأة الأحزاب السياسية:

اختلف الباحثون في تحديد أصل نشأة الأحزاب السياسية، فيرى البعض منهم أن الحياة السياسية في ديمقراطية أثينا تعتبر بداية مولد فكرة الحزب السياسي، إذ ظهر في هذا النطاق، بعض الأحزاب التي عبرت عن التيارات الفكرية والاجتماعية المتصارعة في ذلك العصر. من خلال حزب «الأوليغارشي» الذي كان يمثل مصالح «الأقلية الثرية» وأهدافها. ويدعو إلى ضرورة هيمنتها على السلطة، والحزب «الديمقراطي الشعبي» الذي كان يمثل تيار عامة الشعب في المجتمع الإغريقي.

كذلك عرفت الامبراطورية الرومانية، نظام الأحزاب، الذي عبر عن الصراعات التي دارت في الحلبة السياسية للسيطرة على الحكم.²

¹ - سهام حروري، إلهام آيت سعدي، " خصوصيات وظائف الأحزاب السياسية في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 09، جويلية 2016، ص.97. (ص.ص. 95-103).

² - <https://www.marefa.org>

وفي مقابل ذلك يعتبر الكثير من الدارسين أن الأحزاب السياسية هي حديثة النشأة، يعود ظهورها إلى خمسينيات القرن العشرين في معظم دول العالم. وحسبهم نشأتها وتطورها ارتبطا بالديمقراطية وظهور البرلمانات (نشأة داخلية) وباتساع هيئة الناخبين وبتبني نظام الاقتراع العام(نشأت خارجية).

—ارتباط ظهور الأحزاب بأسوار البرلمان: ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها ذات أصل داخلي أى نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات Origine intérieure électorale et parlementaire des partis . فكلما ازدادت مهام البرلمانات وشعرت باستقلالها، كلما استشعر أعضاؤها ضرورة تنظيم صفوفهم، وكلما ازداد عدد الناخبين، كلما بدا من الضروري أن تكون لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكي تكون أصواتهم مؤثرة

مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والأيدولوجيات والمصالح، ومع مرور الوقت تلمس هؤلاء الأفراد حتمية العمل المشترك بينهم، وقد إزداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية المتنوعة، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام، وقد حدث ذلك في العديد من الأحزاب الأوروبية كما حدث في العالم النامي مثل حال حزب الحرية والإئتلاف العثماني، الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام 1911م. وقد كانت نشأة كثير من الأحزاب في أوروبا والولايات المتحدة مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان.

— أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمانات والناخبين، يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي Origine extérieure des partis بمعنى أن بداية تواجدها كان خارج البرلمان ثم أصبح الحزب يتواجد داخله، بحيث أدى ظهور الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية التي تتشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آلياً يتعاونون مع بعضهم البعض لمجرد الإتحاد في الفكر والهدف، وقد اختفت تلك الكتل في البداية مع إنتهاء العملية الانتخابية، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص مُتّحدي الفكر والرأي. وفي المقابل قد

تنشأ هذه الأحزاب نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية.¹

نشأة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث: إذا كانت نشأة الأحزاب السياسية في الدول الغربية قد ارتبطت بتطور واتساع نظام الاقتراع وبازدياد تعاظم دور البرلمان، فهي تختلف في دول العالم الثالث، بحيث ارتبط ظهورها في هذه الدول إما:

— بوجود أزمات التنمية السياسية: فازمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية، مثل الأحزاب التي نشأت خلال الحكم الاستعماري الفرنسي في خمسينات القرن الماضي في بعض الدول المستعمرة، أما بالنسبة لأزمة التكامل فقد أنتجت في كثير من الأحيان أحزاباً قومية مثل الأحزاب العربية التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفاً لها.

— أو كنتيجة لقيام بعض الجماعات بتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من نير الإحتلال الأجنبي، بحيث تأثرت بحركات التحرر فنشأ بعضها لمقاومة الاستعمار واستمر ليمسك بالسلطة بعد الاستقلال، وبعضها نشأ بعد الاستقلال وهو الأمر الذي يمكن تلمسه على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي وأفريقيا.

وقد عرفت الظاهرة الحزبية منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين انتشاراً واسعاً، وعرفت معظم دول العالم الثالث الظاهرة باستثناء دول قليل جداً كالمملكة العربية السعودية.²

4- تصنيف الأحزاب السياسية:

في كتابه "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى" يميز موريس دوفرليه بين الأحزاب تمييزاً جوهرياً ويقسمها إلى:

أ- أحزاب الكوادر: وتعتبر الأسبق في الظهور تتكون من شرائح اجتماعية متميزة بنفوذها الاجتماعي والاقتصادي وقد تبنت الأحزاب المحافظة والليبرالية وأحزاب الولايات المتحدة الأمريكية هذه البنية في القرن التاسع عشر، لأنها تتطابق مع بنية الدولة الليبرالية التي

¹ - لتفاصيل أكثر يمكن العودة إلى كتاب موريس دوفرليه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

² - لتفاصيل أكثر يمكن العودة إلى كتاب أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة.

ترتكز أساساً على الوجهاء البرجوازيين (الأحزاب الليبرالية) أو الأرستقراطيين (الأحزاب المحافظة).

ب- أحزاب الجماهير: تتكون من مختلف مكونات المجتمع وعضويتها غير مشروطة ولا تتطلب نفوذا اجتماعياً ولا اقتصادياً عكس أحزاب الكوادر حيث يصبح الفرد عضواً في الحزب بمجرد دفع رسوم الاشتراك، وقد ابتكرت الأحزاب الاشتراكية هذه البنية (الأحزاب الجماهيرية) في بداية القرن العشرين.¹

5- أنواع النظم الحزبية:

يختلف الباحثون في تصنيفهم للنظم الحزبية كما اختلفوا في تصنيفهم للنظم السياسية، فيعتمدون على معايير مختلفة للتصنيف. واستناداً لمعيار المنافسة، سنجد النظم الحزبية التنافسية، النظم الحزبية اللاتنافسية،²

• النظم الحزبية التنافسية تشتمل على ثلاثة أنواع هي:

- نظام التعدد الحزبي: ويتسم هذا النظام بوجود عدّة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، ما يؤدي إلى استقطاب حزبي يعكس على الرأي العام، وذلك مثل ما هي الحال في كل من (إيطاليا - ألمانيا - بلجيكا - هولندا - النرويج - الدانمارك).
- نظام الحزبين الكبيرين: وتبرز هنا الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا كنموذجين بارزين ضمن هذا التصنيف، وفي هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب، لكن فيه حزبان كبيران غالباً ما يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي، حيث يوجد قدر كبير من التنافس بين هذين الحزبين للحصول على الأغلبية.
- نظام الحزب المهيمن: وفي هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة نظرية شكلية، حيث يعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية، وإن ظهر في بعض الدول الديمقراطية (بغض النظر عن درجة نموها الإقتصادي)،

¹ - المهدي الشيباني دغمان، "الأحزاب السياسية: إتفاته سوسولوجية"، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر (المجلد الأول)، فبراير 2014، ص ص. 18-19.

² - حسني الخطيب، الأحزاب السياسية بين النشأة ونظم التصنيف"، نُشر بتاريخ: 2019/01/12، على الرابط الإلكتروني: <https://www.almayadeen.net/articles/blog/927526>

وذلك مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينات القرن الماضي، ولعلّ الإشكالية الرئيسية التي تقابل أي قائم بدراسة حزب من أحزاب الحكم في نظام الحزب المهيمن، هي كيفية دراسة حزب الدولة المندمج وظيفياً وإيديولوجياً ونخبوياً فيها من دون الإنزلاق لدراسة الدولة أو دراسة الحكومة.

● **النظم الحزبية اللا تنافسية** فيتّصف النظام الحزبي فيها بانتفاء أية منافسة ولو نظرية بين الأحزاب السياسية، وذلك إما لوجود حزب واحد فقط أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته في إطار جبهة وطنية ليس مسموحاً لأيّ منها بالحلول محل. وقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م، حيث أقامت تلك الثورة حزباً ملهماً للعمال ليس فقط في الإتحاد السوفياتي بل في كل ربوع أوروبا الشرقية في ما بعد،

ورغم أن هذا المفهوم سار في تلك البلدان في مواجهة الأحزاب الرأسمالية، إلا أنه ظهر في بلدان العالم الثالث كمفهوم موحد لفئات المجتمع المختلفة ويهدف الحد من الصراع الاجتماعي، وقد أصبح الحزب الواحد هو الظاهرة الكاسحة للنظم الحزبية التي نشأت في أفريقيا عقب استقلال دولها، وذلك كحزب قائم بغرض الدمج الجماهيري، وعلى هذا الأساس يصنّف البعض نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزب الواحد الشمولي الذي غالباً ما يكون إيديولوجياً (شيوعي أو فاشي مثلاً)، ونظام الحزب الواحد المتسلّط الذي ليست له إيديولوجية واحدة وشاملة.

وفي مقابل هذا التصنيف يتجه بعض الدارسين إلى تصنيف الظاهرة الحزبية وفق معيار العدد، فنجد:¹

– **نظام الحزب الواحد:** وهو نظام غير تنافسي يجعل الحزب الواحد محتكراً للعمل السياسي، وقد ابتدعته الماركسية والنازية والفاشية، وانتشر إلى بلدان العالم الثالث خاصة مع موجات التحرر من المد الاستعماري، إلا أنها ما لبثت أن هجرته تماشياً مع التطورات الديمقراطية التي حصلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

– **نظام الثنائية الحزبية:** يقوم على أساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان على الحكم، فيفوز أحدهما ويكون الآخر في المعارضة البناءة. ويعود تطبيق هذا النظام إلى عام

¹ - صالح جواد الكاظم ، ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد: دار الحكمة، 1990، ص 95- 94.

1680 في إنجلترا، كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق نظام الحزبين الجمهوري والديمقراطي مع وجود أحزاب ثالثة صغيرة غير قادرة على منافستهما.

— نظام التعددية الحزبية: يقوم هذا النظام على وجود ثلاث أحزاب أو أكثر في الدولة تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة. وقد تبنت الكثير من الدول هذا النظام كما في فرنسا ولبنان والعراق وتركيا ومصر.

6- وظائف الأحزاب السياسية:

يتفق الكثير من الفقهاء على أن للأحزاب السياسية وظيفة واحدة يتمنى كل حزب أن يمارسها وهي أن يتولى مقاليد الحكم في البلاد، أما الوظائف الأخرى فتعتبر الوسائل التي تمكنها من تحقيق تلك الوظيفة الأساسية، وهي وظائف عامة تشترك فيها جميع الأحزاب بغض النظر عن موقعها في السلطة أو المعارضة في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وأهمها:

● **وظيفة التجنيد السياسي:** ويقصد بها العملية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد بالمناصب السياسية، ولما كان مفهوم الحزب يعني أي جماعة تتقدم للانتخابات وتقديم مرشحينها لتولي مناصب سياسية، فإن تهيئة هؤلاء القادة السياسيين يصبح من أولويات الحزب، وكلما استطاع إيصال أكبر عدد من مرشحيه لمراكز السلطة كلما كان سهلاً ترجمة أيديولوجيته وأفكاره وأهدافه إلى واقع ملموس.

● **تنظيم المعارضة:** تعتبر من أقدم الوظائف التي يقوم بها الحزب، وهي تهدف إلى نقد الأحزاب للسلطة التنفيذية والرقابة على الإدارة، وإسماع السلطة للمطالب وطرح البدائل والحلول التي تتوافق مع مبادئها وأفكارها.

● **التنشئة السياسية:** تعد الأحزاب حسب لاري دايموند مدارس ضخمة للتنشئة السياسية، لما لها من قدرة على التأثير في أعداد كبيرة من الناس من خلال الاجتماعات، والمؤتمرات الدورية، ووسائل الإعلام المختلفة أهمها الصحافة والمنشورات التي يقوم الحزب بتوزيعها لشرح الفلسفة التي يقوم عليها ويدافع عنها، ومن خلال تقديم المعلومات وترتيب الأفكار وتنظيمها ونشرها بين أفراد الشعب.

● **تجميع المصالح والتعبير عنها:** فالحزب يقوم بتحديد أولويات القضايا العامة ويختار المصالح المختلفة في صورة اقتراح سياسات معينة بديلة، وتنعكس أهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة على استقرار النظام السياسي واستقرار الرأي العام والتقليل من حجم

التوتر في المجتمع، حيث يقوم بتحديد الآراء الفردية وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليها مما يكسبها سلطانا ويقينا.¹

● **المشاركة السياسية:** تعتبر الأحزاب من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية، فهي تقدم للناخبين المرشحين لتولي وظائف نيابية وإدارية، وهي التي تقدم لهم البرامج السياسية والطرق السليمة لتنفيذها، كما تمدهم بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة.

● **وظيفة التعبئة:** التي تعني حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية، فالنظم السياسية تسعى لتعبئة التأييد لسياستها من خلال المؤسسات السياسية القائمة وعلى رأس تلك المؤسسات الأحزاب السياسية. ورغم أن هناك من يعتبرها وظيفة أحادية الاتجاه تتم من طرف النظام للمواطنين ويربطها بالنظم السلطوية، إلا أن ذلك لم يمنع من التأكيد على وجود اتجاه عام للقيام بهذه الوظيفة حتى في النظم الديمقراطية من طرف الأحزاب السياسية عندما يتعلق الأمر بنشر القيم والمبادئ العامة.²

إلى جانب هذه الوظائف يرى فريق من الدارسين أن هنا وظائف أخرى للأحزاب السياسية (وظائف خاصة)، تقتصر فقط على الدول العالم ثالثة (النامية)، وأهمها:

● **وظيفة تحقيق التنمية السياسية:** تعتبر وسيلة من وسائل التحديث السياسي، وحسب صامويل هنتجتون فإن الدول الآخذة في طريق التحديث تحتاج إلى مؤسسات قادرة على استيعاب التطلعات المتزايدة للمشاركة تقف على رأسها الأحزاب السياسية، حيث تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار الجديدة وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار وربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من توليد القوة السياسية وتعبئتها وتوجيهها.³

● **وظيفة دعم الشرعية:** تبرز بشكل كبير في نظم الحزب الواحد حيث يمارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين والتأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي حتى وان لم يكن يمثلها.⁴

¹ - كمال منوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط.1، الكويت، 1987، ص 201.

² - حبيب مهبوبي، "الأحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص.42.

³ - حبيب مهبوبي، المرجع السابق، ص.43.

⁴ - أسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، المرجع السابق، ص.181.

● وظيفة تحقيق التكامل: وتبرز خاصة في المجتمعات المتعددة (الأعراق والأثنيات والأديان والثقافات)، بحيث تلعب الأحزاب من خلال مكاتبها المنتشرة عبر إقليم الدولة على حث المواطنين للانتساب إليها ما يساهم في انتقال المجتمعات من الانتماء الضيق (العائلي أو القبلي أو العشائري)، إلى الولاء للوطن ما يساهم في تجنب أي محاولات للتفكك، والتأكيد على الوحدة الوطنية.

● وظيفة الضبط والسيطرة: فيسعى الحزب من خلال هذه الوظيفة إلى نشر ثقافة سياسية ذات مضامين معينة تركز الولاء والأمر والتأييد للنظام الحاكم وليس الحوار والمشاركة وهذا من خلال النمط السلطوي للتنشئة، بما يجعله يتغلب عن المعارضة.

7- بعض الاشكاليات التي تواجه العمل الحزبي:

هناك بعض الاشكاليات التي تواجه العمل الحزبي وتحول دون قيام الأحزاب بوظائفها حيث يواجه العمل الحزبي في دول العالم بصفة عامة العديد من المصاعب التي تحول دون أدائه لوظائفه على أكمل وجه، وقد حصر الكثير من الدارسين أهم العوائق التي تقف في وجه العمل الحزبي في:¹

— عدم امتلاك الأحزاب لبرامج تهم المواطنين: بحيث يسعى معظمها لتقديم برامج تخدم النزعة الطائفية من دون أن تمس محتوياتها مختلف شرائح المجتمع، إلى جانب تركيزها على تحقيق المكاسب الشخصية لمناضليها، ما يدفع الأفراد إلى اللامبالاة السياسية؛

— هشاشة التنظيمات الحزبية نتيجة: القمع والترهيب، باعتباره أسلوب تعامل السلطة مع هذه الكيانات السياسية. إلى جانب هيمنة الثقافة الأبوية وانتشار النزعة الشخصية على العمل السياسي للحزب؛

— استمرار سيطرة النزعة الواحدية: فرغم اعتراف معظم دول العالم الثالث بالتعددية الحزبية إلا أنها ما زالت رهينة للنزعة الأحادية، فظلت حركة الأحزاب مقيدة بالعديد من القيود القانونية والمالية، التي تحول من دون وصولها للسلطة؛

— شخصنة الأحزاب: إلى الدرجة التي يستمر فيها حكم رئيس الحزب إلى ما لانهاية، فتكون استمرارية الحزب، وزيادة العضوية على أساس الولاء لقائده، وليس على أساس البرامج والأفكار التي يطرحها برنامج الحزب.

¹ — سهام حروري، إلهام نايت سعيدي، المرجع السابق، ص. 101.

– غياب الديمقراطية داخل الحزب السياسي يعكسه غياب التداول على السلطة ما أدى إلى عدم انخراط الأفراد في عضوية الأحزاب؛

– الانشقاقات الداخلية للأحزاب لغياب المؤسسية في نشأتها وقيامها على أسس عرقية عصبية مثال ذلك نموذج حزب الأمة السوداني الذي بلغت فيه الانشقاقات ستة أحزاب .

8 – أثر النظام الحزبي على النظام السياسي:

لقد اثر قيام وتطور الاحزاب السياسية الحديثة على الطبيعة السياسية والقانونية للنظم السياسية. فنوعية النظام الحزبي السائد في دولة معينة لها من التأثير على هيكلية نظامها السياسي اكثر من ذلك التأثير الذي يحدثه بنائها الدستوري، فالفارق كبير بين الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد عن تلك التي تأخذ بنظام تعدد الاحزاب، وفي ما يلي توضيح لذلك:¹

إن اعتماد نظام الثنائية الحزبية يؤدي إلى تحقيق ما يأتي:

أ-تشكيل حكومة أغلبية من قبل أعضاء الحزب الفائز في الانتخابات، وتشكل المعارضة البناءة والمنظمة (الحزب الخاسر) حكومة ظل.

ب- نيل الحكومة ثقة البرلمان.

ج-في حالة حصول الحزب الفائز على أغلبية برلمانية كبيرة، تسيطر الحكومة فعليا على الهيئة التشريعية (البرلمان)، حيث يكون اقتراح مشاريع القوانين منها أو من أعضاء البرلمان التابعين لكتلتها، ومن ثم يضعف تقييد الحكومة من خلال القوانين والميزانية.

د-انتخاب المواطنين أعضاء البرلمان يمثل خطوة غير مباشرة لانتخاب الحزب ومن ثم رئيس الحكومة، فعندما ينتخب المواطن نائب يمثل حزب ما فهو اقر بالموافقة على ان يتولى رئيس الحزب رئاسة الحكومة.

أما اعتماد نظام التعددية الحزبية فإنه يؤدي إلى تحقيق ما يأتي:

أ-عدم قدرة أي حزب على الحصول على أغلبية برلمانية كافية تؤهله لتشكيل الحكومة.

ب-تشكل حكومة ائتلافية، توفيقية، وهي غالبا ما تكون ضعيفة خاصة وان رئيسها

¹ – علي هادي حميدي الشكراوي، "وظائف الأحزاب السياسية وأنواع النظم الحزبية واثرها على النظم السياسية"، محاضرات القيت لطلبة قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة بابل، 2012/04/19، متوفرة على الرابط الإلكتروني: <https://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=29419>

سيكون مشغولا بالتوفيق بين الأحزاب المؤتلفة مع حزبه، ومن ثم يكون تحت سيطرة البرلمان.

ج- إن المواطنون لا يختارون رئيس الحكومة وإنما يختاره رؤساء الأحزاب. وفي المقابل يؤدي اعتماد نظام الحزب إلى تركيز السلطة في قادة الحزب الحاكم، ومن ثم تعزيز التوجه الديكتاتوري للحكام.

9 - الأحزاب وبعض التنظيمات الأخرى:

إذا كان الكثير من الدارسين يؤكد على أهمية الحزب السياسي باعتبارها أحد مقومات النظام السياسي في العصر الحديث، منذ بدايات الدولة المعاصرة، ولاسيما في نظام الديمقراطيات التقليدية التي تقوم على مبدأي التعددية الحزبية، وتداول السلطة¹، فإن ذلك لا ينفي أهمية بعض التنظيمات الأخرى التي تلعب دورا مهما في بلورة مصالح المجتمع والدفاع عنها، بل تذهب أبعد من ذلك عندما ترفع شعار عدم الرأفة عاليا في وجه المسؤولين (المجتمع المدني)، أو عندما تضغط من أجل استصدار قرارات أو رسم سياسات تخدم مصالح منتسبيها (الجماعات الضاغطة).

أ/ تنظيمات المجتمع المدني: Civil Society

نال المجتمع المدني خلال العقود الأخيرة اهتمام كبيرا من قبل الدول التي راحت تشجع من خلال دساتيرها وقوانينها التنظيمية تفعيل مختلف روافد المجتمع المدني وترسيخ أسسه في المجتمع بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه باعتبارها شريك مهم في تحقيق التنمية والتهوض بالمجتمعات اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا.

• تعريف المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني واحد من المفاهيم التي تثير كثيرا من النقاشات حول تعريفه ونشأته وأهم تنظيماته، إلى جانب وظائفه منذ أن ظهر في المجتمعات الغربية الحديثة. فماذا نقصد بالمجتمع المدني وما هي أهم روافده؟ على تعدد التعريفات التي أعطيت لمفهوم المجتمع المدني سنركز على تعريف والزي في المحاولات الغربية والذي يعتبره بأنه "الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي يكون في إطاره البشر شكلا

¹ - حسني الخطيب، "الأحزاب السياسية بين النشأة ونظم التصنيف"، نُشر بتاريخ: 2019/01/12، على الرابط الإلكتروني: <https://www.almayadeen.net/articles/blog/927526>، تم التصفح بتاريخ: 2020/09/02.

اجتماعيا، سواء كان جماعة أو نقابة أو قبيلة أو أخوة أو دين، إنه المجال أو الإطار الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل هدف سام وهو حب الاجتماع الإنساني".¹

وأما في المحاولات العربية للمفهوم فيبرز التعريف الذي قدمه الأستاذ صالح ياسر بأنه "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لأغراض متعددة سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية؛ وغايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها؛ وأغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والجمعيات النقابية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها لأغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".²

ومحاولة الأستاذ محمد عابد الجابري الذي يرى أن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء "هو مجتمع المدن، ومؤسساته هي التي ينشؤها الناس بينهم من أجل تنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية يقيمونها بشكل إرادي وينخرطون فيها بكل طواعية، كما يمكنهم أن يحلونها وينسحبون منها، عكس المؤسسات الإرثية التي يولد الفرد منتما إليها مندمجا فيها لا يستطيع الانسحاب منها".³

● خصائص المجتمع المدني: رغم اختلاف الدارسين حول تعريف محدد للمجتمع المدني، إلا أن معظمهم اتفق على عدة خصائص رئيسية لهذه الهيئات:⁴

— أنها تعمل باستقلالية ولكن داخل الإطار القانوني للدولة: فهي تسترشد العلاقات الاجتماعية للفرد من خلال الأحكام القانونية للدولة؛

¹ — جهيدة شاوش اخوان، "واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة دكتوراه علوم تخص علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014-2015، ص.24.

² - صالح ياسر، "المجتمع المدني والديمقراطية"، من الموقع الإلكتروني، تم التصفح بتاريخ 2020 /03/28.

<http://www.aljazeera.net/NR/exerces/21019FiF3107-4690htm>

³ — محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط.3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.116.

⁴ — أميرة أحمد خالد، "المدني مداخل مفهوم المجتمع وخصائصه وتطور وظائفه"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص. 168. (ص ص.157-178)

— أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة: فرغم أنها تقوم أحيانا بأدوار سياسية كالتنشئة ونشر الثقافة السياسية، إلا أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة أو ممارستها؛

— أنها تتميز بالديناميكية، بمعنى الحركية، تتغير فيها العضوية دائما، ويظهر القادة الجدد حسب ما تقتضيه المناسبة؛

وعلى أهمية الخصائص سابقة الذكر، تبقى الطوعية والفعل الإرادي الحري الخاصية الأساسية التي يجب أن تتوفر في تنظيمات المجتمع المدني؛ فالمفهوم يستعمل أساسا للتعبير عن مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأفراد، أساسها الفعل الإرادي الحر¹ والانساب لها يكون من خلال التطوع وبكل حرية بعيدا عن التوارث ويعتقد الكثير من الدارسين أن هذه الخصائص هي التي تميز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي والدولة، وتميزه في الوقت نفسه عن البنى القبلية العشائرية. وتجعل من وجود هذه التنظيمات ظاهرة صحية وإيجابية تنم عن مستوى المدنية لدى أفراد أي مجتمع، ومدى وعيمهم بمواطنتهم واستعدادهم للمساهمة في تحسين حياتهم دون اتكال تام على جهود الدولة وإمكاناتها.

والأهم من كل ذلك هو أن وجود تنظيمات المجتمع المدني هو بالأساس تعبير وتجسيد لثقافة عميقة في المجتمع تركز على إدراك الهوية والوعي بالذات ثم قبول الآخر، والعمل معه على تحسين ظروف الحياة بشكل حروطوعي دون إجبار من أحد أو طمع في منفعة مادية.²

● بنى وتنظيمات المجتمع المدني:

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني قد طرح العديد من النقاشات حول تحديد تعريف دقيق له، كنتيجة طبيعية لتعدد المساهمات واختلاف وجهات النظر في طريقة فهم ومتابعة وتقصي تطور معاني المفهوم التاريخية وسياقاته الاجتماعية فإن الأمر لا يختلف بالنسبة للبنى والتنظيمات المشكلة للمجتمع المدني.

¹ — علي لقرع، المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت: 1989-2006 دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص.28.

² — جهيدة شاوش اخوان، "واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، المرجع السابق، ص.15.

وفي هذا الصدد يمكن رصد تصورين رئيسيين عند تناول مكونات المجتمع المدني:¹

المفهوم الواسع للمجتمع المدني الذي يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا؛ فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة - باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.

المفهوم الضيق الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فقط؛ فهو مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن التجمعات التقليدية من ناحية (الأسرة، القبيلة، العشيرة)، وعن دولة المؤسسات الحديثة من ناحية ثانية (المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية، المؤسسة القضائية).

لكن رغم وجود اختلافات حول مفهوم المجتمع المدني، كما هي غالبا بين العلماء والمفكرين عندما يتعلق الأمر بالمفاهيم والمصطلحات الإنسانية (...)، فإن ذلك لا يمنع من تبني تعريف المجتمع المدني باعتباره يعكس مفهوما واسعا للتنوع والخلاف، ولكن في إطار من التراضي واحترام الآخر، ويصبح معه المجتمع المدني يعني " مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبيا والتي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح الأفراد وتحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للتنوع والخلاف."²

● أدوار تنظيمات المجتمع المدني:

تلعب تنظيمات المجتمع المدني باعتبارها وسيطا بين الدولة والمجتمع العديد من الأدوار الهامة والفعالة، فهي شريك أساسي للحكومة في تحقيق التنمية لاسيما بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على الايفاء بكافة الاحتياجات للمواطنين كما ونوعا وفي الوصول الى كافة الفئات المحتاج.

¹ - عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟ مع الإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014، ص.154. (ص.153- 166)

² - مولود زايد الطيب، "المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية"، من الموقع الالكتروني، تم التصفح بتاريخ 15 جانفي

<http://www.siyassa.org.eg/ascyasa/indesc.asp?curfn=cnfr5.htm8did.9083>

، 2011

إلى جانب ذلك تلعب دورا مهما في حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، والعمل على نشر الوعي لدى الأفراد وتطوير قدراتهم ومهاراتهم. بالإضافة إلى تقديم المساعدات والخدمات وتوفير الاحتياجات.

ويذهب الدارسون أبعد من ذلك عندما يؤكدون على أهمية الدور الذي تلعبه هذه التنظيمات في تعزيز أسس النظام الديمقراطي، وحسبهم المجتمع المدني القوي يُشكل حصنا منيعا للديمقراطية، فوجود حياة مدنية غنية ومتنوعة سوف يساعد حتما في ضمان الاستمرار الديمقراطي، وسوف يتحقق ذلك من خلال ما تقوم به هذه المؤسسات من أدوار ومهام فهي:¹

- في مساهمتها في بناء دولة عصرية وحديثة، إنما يعني ذلك الدور الذي يمكن أن يلعبه وجود مثل هذه المؤسسات في فك تلك الارتباطات والعلاقات التي تنمي إلى عصر ما قبل الدولة، كالجهوية والعروشية والزبونية.

- وفي عملها على ديمقراطية المجتمع من خلال نشر وزرع قيم الديمقراطية داخل أفرادها، فتساهم في زيادة إدراكهم ووعيهم بأهمية قيام واستقرار النظام الديمقراطي، وزيادة مشاركتهم في الحياة السياسية.

- وفي تشجيعها لثقافة ذات طابع مدني تركز على تعزيز قيم الاحترام والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الجماهير، وثقافة التسامح وقبول الآخر، إنما تسهم في الوقت نفسه في هيئة البنية التحتية الثقافية المهمة لترسيخ الديمقراطية، أين يلعب الجانب الثقافي دورا مهما في تعزيز هذه الديمقراطية، وتسهم في الوقت نفسه في إيجاد رأسمال اجتماعي متمثلا في علاقات الثقة الأفقية والتعاون والتبادل، التي تسمح للناس بالتعاون على المنفعة العامة".²

- وفي فضحها للممارسات غير قانونية في مؤسسات الدولة وحتى المجتمع، إنما تساهم في التصدي للفساد بمختلف أشكاله، والعمل من أجل تحقيق تنمية لما لذلك من أهمية في تعزيز النظام الديمقراطي.

¹ - مولود زايد الطيب، المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية، 2010، المرجع السابق.

² - لاري دايوموند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة عبد النور الخراقي، ط1، بيروت: الشبكة العربية: للأبحاث والنشر، 2014، ص. 55.

- وهي في مبادراتها الخدمية والرعاية، إنما تسهم في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تشكل عقبة حقيقية تهدد وجود الديمقراطية لما يمكن أن تحدثه مثل هذه المشاكل من عدم استقرار اجتماعي يؤثر بالتأكيد على الاستقرار السياسي.

ب/ جماعات الضغط (Pressure Group).

نهت الكثير من الدراسات والبحوث الأمريكية في علم الاجتماع السياسي والقانون الدستوري إلى وجود جماعات ذات مصالح مستقلة، تعمل بشكل ظاهر أو مستتر من أجل الضغط على النظام الحاكم لاستصدار ما يخدم مصالح من يمثلونها، وتعرف بجماعات الضغط أو المصالح. فما المقصود بها وما هي أهدافها ووسائلها في تحقيق ذلك؟

● تعريف جماعة الضغط: تتعدد لتعريفات التي أعطيت للجماعات الضاغطة وتختلف باختلاف الدارسين، ويمكن الإشارة إلى بعضها كالتالي:¹

— تعرّف جماعة الضغط أو المصلحة بأنها: "تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معيّنة، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطاً على السلطات العامة، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة".

— يعرفها ن. هنت بأنها " أية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم".

— أما جان دانيل " فيعرفها على أنها كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي".

— أما صادق الأسود جماعة فيعرفها على أنها "جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً في السلوك الجماعي، وقد يجتمعوا على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم".

— كما تعرف أيضاً بأنها: "اصطلاح يطلق للدلالة على مجموعة من الأفراد أو الهيئات لا يشكلون حزباً سياسياً، تكون لهم مصالح مشتركة معينة يريدون حمايتها والدفاع عنها،

¹ — هشام محمد علي، جماعة الضغط، الحوار المتمدن، العدد 1902، 2007/7/1، الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93407&r=0>، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/03/28

فينسقون جهودهم بقصد التأثير على البرلمان أو أعضائه بغية إصدار تشريعات أو إقرار سياسات تحمي مصالحهم، أو لمنع إصدار تشريعات أو إقرار سياسات تضرّ هذه المصالح".

وكتعريف إجرائي: جماعات الضغط هي تنظيمات تضم مجموعة من الأفراد يشتركون في عدة صفات تجمعهم مع بعض مصالح مشتركة، لا يسعون إلى تحقيق أرباح تجارية ولا إلى الاستيلاء على السلطة كما الحال بالنسبة للأحزاب السياسية، لكنها تهدف من خلال نشاطها إلى تحقيق مصلحة أفرادها.

● **عناصر جماعة الضغط:** مما تقدم من تعريفات يمكن نستنتج عناصر جماعة الضغط في:

- أنها تجمع يضم مجموعة من الأفراد؛
- هذا التجمع لا يسعى للوصول إلى السلطة بل التأثير على هذه السلطة؛
- لها مصالح مشتركة تجمع بين أفرادها،
- تمارس الضغط على السلطة الحاكمة حتى تستجيب لمصالحها.

● **أنواع جماعات الضغط:** تتعدد تصنيفات الجماعات الضاغطة باختلاف معيار التصنيف بحيث نجد:¹

1. من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه نجد:

- جماعات مهنية: تعمل من أجل الحصول على امتيازات مادية لأعضائها أو حماية المكاسب المحصل عليها، وتضم الاتحادات العمالية، النقابات المهنية، أرباب العمل...
- جماعات إيديولوجية: تهدف إلى حماية مصلحة أفرادها من خلال مواقف فكرية وأخلاقية معينة، مثل الجمعيات الدينية، العلمية، جماعات حماية البيئة...

3. من حيث طبيعة المصالح نجد:

- جماعات المصالح المادية: وتوجد بأعداد كبيرة في المجتمعات الحديثة بسبب تباين الأوضاع الاقتصادية فيها، تسعى أساساً لتحقيق فوائد مادية لمصلحة أعضائها، بالضغط على السلطة سواء بصورة مستقلة أو بالارتباط بحزب سياسي معين.

¹ — ياسين بن علي، حقيقة اللوبي أو جماعة الضغط، جريدة التحرير، النسخة الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.attahrir.info>، تم التصفح بتاريخ: 2020/04/10.

– جماعات الضغط المعنوية: ويطلق عليها أيضا اسم جماعات الأفكار مثل جمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات مكافحة التمييز العنصري، بالإضافة إلى الجماعات الدينية التي لها مكانة متميزة سواء كانت إسلامية أو مسيحية أم يهودية، التي إن شئت يمكن أن تتحول إلى جماعة ضغط ذات تأثير فعال.

3- من حيث التنظيم نجد:

– جماعات الأطراف: تتميز بقلّة أعضائها لأنها تبحث عن النوعية في عضوية الأفراد وليس في الكمية مثل نقابات أصحاب العمل خاصة في قطاع الصناعة والمصارف والنوادي كنادي جان مولان في فرنسا.

– جماعات الجماهير: وتتميز بكثرة أعضائها لأنها تبحث عن الكمية من الأفراد في عضويتها لأجل زيادة ثقل ضغطها وقوتها تجاه خصومها المهنيين أو تجاه السلطة القائمة كما هو الحال مع النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية واتحادات النساء والطلبة.

● وسائل عملها: تتعدد وسائل عمل الجماعات الضاغطة، ويبدو جليا أنه من خلال التسمية يتأكد أن هذه الجماعات تسعى إلى تحقيق مصالح أفرادها عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومحاولة إسماع صوتها، مستخدمة كل الوسائل وفي مقدمتها أسلوب الضغط. ومع ذلك هناك من يقسم وسائل عملها إلى:¹

– وسائل مباشرة: ويقصد بها الاتصال مباشرة بأصحاب القرار في الدولة، وبذل كل ما يمكن لإقناعهم أو الضغط عليهم لاستصدار قرارات تخدم مصالح هذه الجماعات.

– وسائل غير مباشرة: وهي تختلف وتتعدد باختلاف وتعدد هذه الجماعات، ومن أهمها:

● الإخضاع (الترهيب بعد الترغيب): فإذا فشلت الجماعة في إقناع السلطة للاستجابة لمطالبها (بالإقناع) تلجأ إلى أسلوب التهديد أو الإخضاع قد يصل إلى درجة العنف، بشكل فردي أو جماعي، بوسائل مادية أو معنوية.

● دفع الأموال: بحيث يعتبر المال الركيزة الأولى التي تعتمد عليها الجماعة في سبيل تحقيق أهدافها، ويبرز ذلك جليا مثلا أثناء الحملات الانتخابية بحيث تتجه الجماعة إلى دعم مرشح أو مرشحين معينين ترى في فوزهم فرصة لتحقيق مصالحها، فمثلا انفق منتجو

1- محمود بن قدارة، وسائل مشاركة الجماعات الضاغطة في الشئون العامة، تم التصفح بتاريخ:

http://krazamy2010.blogspot.com/2010/06/blog-post_14.html, 2020/04/12

الألبان في الولايات المتحدة أموالاً طائلة لصالح دعم حملة المرشح نيكسون (1972)، ومبالغ مالية أكبر في الحملات الانتخابية للكونغرس (1974).¹

• تعبئة الرأي العام ومحاولة استمالة: فقد تلجأ إليه جماعات الضغط لتستخدمه كوسيلة من أجل الضغط على إحدى المؤسسات السياسية، بحيث تقوم بتعبئته وتوجيهه للعمل بجانبها ومن ثم تركه يعمل تلقائياً لصالحها من خلال تأثيره على المسؤولين عن المصالح المباشرة لهذه الجماعات.

• العنف: حيث لا تتردد بعض الجماعات في استعمال العنف من أجل تحقيق مصالحها، واللجوء إلى الإضرابات وعرقلة العمل الحكومي، أو رفض التعاون مع السلطة ورفض دفع الضرائب.

• العوامل المؤثرة في جماعات الضغط: تتعدد العوامل التي تؤثر في جماعات الضغط، ويمكن حصر أهمها في:²

- مدى تنظيم الجماعة وتجانس أعضائها يجعلها أكثر قوة وضغطاً لتحقيق أهدافها؛
- مدى مشروعية وجودها أي اعتراف السلطة بها رسمياً، فمثلاً تعتبر الولايات المتحدة نموذجاً للجماعات الضاغطة المعترف بها قانوناً منذ صدور قانون في 1946، ينظم شؤون تلك الجماعات، ويرسم لها أصول نشاطها، ويفرض عقوبات في حال الإخلال بأحكامه؛
- حجم العضوية في الجماعة ومدى تقبل الناس لها وتأييدهم للمصالح التي تمثلها؛
- مدى إمكانيات الجماعة المادية (مصادر تمويلها)؛
- مدى قوة تأثيرها على الدوائر السياسية، حيث نجد مثلاً قوة تأثير الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة وفي إنجلترا وفرنسا كبيرة إلى الدرجة أن مشروعات القوانين الحكومية تعرض على الجماعات الضاغطة المعنية بها قبل عرضها على البرلمان لإبداء الرأي فيها.

1 — محمد صالح، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، <http://www.ssraw.org/ar/print.art.asp?aid=311313&ac=2>، تاريخ التصفح: 2020/04/12.

2 — ياسين بن علي، حقيقة اللوبي أو جماعة الضغط، جريدة التحرير، النسخة الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.attahrir.info>، تم التصفح بتاريخ: 2019/12/10.

ملاحظات مهمة:

1- يرى الكثير من الدارسين أن اصطلاح الأحزاب السياسية يعتبر اصطلاحاً قديماً ومألوفاً، في حين أن اصطلاح جماعات الضغط اصطلاح جديد أدخله الأمريكيون الذين أولوا عناية خاصة للعلوم السياسية ، وانتقل اصطلاح Pressure Groups إلى اللغة الفرنسية تحت اسم groupes de pression

ودخل بعد ذلك اللغة العربية وأصبح موضع اهتمام الباحثين.

2- أن الفارق الأساسي بين الأحزاب السياسية وبين جماعات الضغط يتمثل في أن الأحزاب تهدف إلى الوصول إلى السلطة وممارستها، بينما تكتفى جماعات الضغط بالتأثير على السلطة من الخارج، وإرغامها على تحقيق مطالبها دون محاولة الوصول إلى كراسي الحكم.¹

3- يستخدم علماء السياسة اصطلاح الجماعة الضاغطة (Pressure Group) والجماعة ذات المصلحة (Interest Group) ، بالتعاقب مفضلين الاصطلاح الثاني عن الأول، لما يقتضيه بالضغط من معان غير "مستحبة ومحتقرة". وقد ذهب بعض علماء السياسة إلى أن مصطلح جماعة المصلحة هو أقرب للدقة؛ لأن هذه الجماعة لا تمارس الضغط فقط بل تلجأ في كثير من الأحيان إلى الإقناع وخاصة عندما تتجه إلى الرأي العام

4- ومع ذلك يرى البعض الآخر أن الجماعات الضاغطة ما هي إلا تنظيمات تتميز بتوافر عنصر المصلحة التي تجمع أفرادها والقدرة على التأثير في أجهزة الدولة عن طريق كبار موظفي الحكومة بما يخدم مصالحها مستخدمة في ذلك مختلف الوسائل، وعلى رأسها الضغط.

5- هناك من يعتبر أن جماعة الضغط من حيث قيامها على فكرة محدّدة، وسيرها وفق طريقة محدّدة، وسعيها إلى هدف محدّد، وربط أعضائها برابطة قويّة متماسكة محدّدة، يصلح أن توصف بالحزب، ومع ذلك يكمن الفرق الوحيد بينهما في كون الحزب يسعى إلى السلطة وعدم سعي الجماعة لها، بدلاً عن ذلك تسعى الجماعة للضغط على السلطة التي وصلها الحزب.

¹ - سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها- نشأتها- نشاطها، إصدارات مجلس الشعب، الأمانة العامة، 2005، ص.06.

6- تُشكل جماعة الضغط قوة اعتراف عندما تمكن العديد من الأفراد والفئات الاجتماعية من الدفاع عن مصالحهم، وقوة اقتراح عندما تقدم معلومات مهمة للحكام لاتخاذ قرارات دقيقة وصائبة وملائمة وأكثر واقعية.

7- تُؤدي دورا تمثيليا ودور وساطة بين الحكام والمحكومين وبالتالي تشكل قناة يمارس من خلالها المواطنون سيادتهم وحياتهم الديمقراطية
ثانيا. الانتخابات والنظم الانتخابية :

إذا كانت الديمقراطية التي تعني حكم الشعب هي نظام حكم قائم على فكرة إنشاء تمثيلية كأمر ضروري لاتخاذ قرارات جماعية، ما يضمن تمثيلا فعالا لمصالح المواطنين، فإن الانتخابات الحرة والنزيهة التي يتم إجراؤها بصورة دورية ومنتظمة تعد إحدى أهم هذه البنى وأحد أهم الطرق الأكثر ديمقراطية لإقامة حكومة تمثيلية.

1- في تعريف الانتخابات:

تختلف وسائل إسناد السلطة من نظام سياسي إلى آخر، ما بين وسائل غير ديمقراطية تتمثل في الوراثة أو الانقلاب، ووسائل ديمقراطية تتمثل أساسا في الانتخابات. يعد التداول على السلطة من خلال انتخابات دورية الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في الدول الديمقراطية، يستطيع الشعب من خلالها التدخل دوريا وبانتظام لاختيار ممثليه من خلال المفاضلة بين برامج سياسية معروضة.

● **المعنى اللغوي لمفهوم الانتخاب:** جاء في لسان العرب لابن منظور: "الانتخاب من فعل: نخب، ونخب: أنتخب الشيء أختاره والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم... والنخب النزع والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة"¹.

● **المعنى الاصطلاحي لمفهوم الانتخاب:** فقد وردت العديد من التعريفات أهمها:

— " هو قيام المواطنين (الناخبين) باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محضة وذاك من خلال القيام بعملية التصويت".
— يعرفه دافيد فاريل بأنه: "النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة"¹.

¹ - ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب. الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، مصر، بدون سنة نشر، ص.649.

— عرفه صلاح فوزي بأنه: "الإجراء الذي يعبر به المواطنون عن إرادتهم ورغبتهم في اختيار حكامهم ونوابهم البرلمانيين من بين عدة مرشحين".

— أما من الناحية القانونية فيعرف الانتخاب بأنه: "الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم، سواء على مستوى سياسي، مثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية أو على مستوى إداري مثل الانتخابات البلدية والولائية، أو على مستوى المرافق المختلفة الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية... الخ".²

2- النظام الانتخابي: Le Régime Electoral:

تعد الانتخابات الوسيلة الأساسية التي توصلت إليها التجربة السياسية المتراكمة عبر الأجيال لإسناد السلطة وتحديد شرعيتها من عدمه، فهي وسيلة بحد ذاتها تهدف إلى تعزيز المجتمع الديمقراطي وطريقة تمكننا من معرفة إرادة الشعب، وهو ما يتطلب توفر عددا من الأسس والمتطلبات والشروط أهمها وجود نظام انتخابي. فما المقصود بالنظام الانتخابي، ما أهميته ضمن العملية السياسية، وما هي أم أشكال النظم الانتخابية؟

أ/ في تعريف النظام الانتخابي: إذا أردنا إعطاء تعريف للنظام الانتخابي بالمفهوم الضيق فنقصد به: تقنيات رياضية تُنظم شكل التمثيل في المؤسسات والهيئات المنتخبة، تسمح هذه التقنيات بتحويل الأصوات إلى مقاعد أو نسب في المجالس المراد تشكيلها.

أما بالمفهوم الواسع فيقصد به مجموعة قواعد تنظم وتحكم المسار الانتخابي برمته، انطلاقا من حق الاقتراع، الترشح، التسجيل في القائمة الانتخابية، الحملة الانتخابية، أنماط الاقتراع وصولا عند إعلان النتائج، والمنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية.³

¹ - شمسة بوشنافة، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص. 463.

² - الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص. 212.

³ - راجع زغوني، "النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر أنموذجا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 51/52، خريف 2016.

ب/ في أهمية النظام الانتخابي:

تاريخيا يمكن القول أن النظم الانتخابية بمعناها الحديث وتقنياتها المتعددة ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، خاصة مع تزايد اهتمام العلم والبحث العلمي بموضوع الانتخاب وما يحمله من قيم.

ويمكن تصنيف اهتمام البحث العلمي بالانتخابات من اقترابين أساسيين¹:

الأول: تركز على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يُصمم فيها النظام الانتخابي، وهو ما يبرر اختلاف النظام الانتخابي من دولة لأخرى وفق ما يتناسب مع ظروف كل مجتمع.

الثاني: فيركز على الغاية من وراء تصميم نظم انتخابية، خاصة ما تعلق منها بكيفية جعل من النظام الانتخابي أداة لتسهيل ونقل الصراعات الاجتماعية إلى منافسة سياسية محكومة بقواعد مصممة من أجل ذلك.

وعلى العموم تكمن أهمية النظام الانتخابي في:

— اعتباره مؤسسة سياسية تعمل على صياغة قواعد اللعبة الديمقراطية، فمن خلاله يمكن تحديد من هم المنتخبون ومن يحصل على السلطة؛

— كونه يُحفز على المشاركة السياسية من خلال تسهيل الإجراءات على المواطنين بما يُحفزهم على المشاركة في العملية الانتخابية؛

— كونه يُشجع التعددية: من خلال تشجيعه التوافق بين أحزاب كانت متناقضة وتشجيع التقارب بينها، ما يساهم في تحديد شكل الحكومة فيما بعد (موحدة أو إئتلافية).

— كونه يُحدد شكل النظام الحزبي السائد فقد درجت العادة أن نظام الأغلبية يُفضي إلى قيام نظام الحزبين، ويؤدي نظام التمثيل النسبي إلى قيام نظام التعددية الحزبية.

ج/ النظام الانتخابي ومتطلبات النظام الديمقراطي:

إذا كان النظام الانتخابي هو الطريقة التي يرسمها القانون، والإجراءات التي يضعها القانونيون لترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد أو نسب مئوية، فهذا لا يعني الاكتفاء بمقارنته مقارنة قانونية، بل لابد من مقارنة النظام الانتخابي مقارنة سياسية أيضا.

¹ - بوعلام حمو، " الممارسات السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي: الجزائر والمغرب نموذجا"، جامعة وهران، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2014/2015، ص.02.

في هذا الصدد أكد كل من بيبا نوريس Pipa Norris ، ودانيال لويس سيلر Lwis Siller Danniell أن النظام الانتخابي أشمل من أن يحصر في دالة رياضية أو صيغ قانونية، بل يعبر عن محتوى اجتماعي وسياسي واقتصادي للعملية السياسية.¹

وهو ما يقود إلى التأكيد على أن مسألة اختيار نظام انتخابي ما هي عملية سياسية بحثية، لا تعتمد فقط على خبرات القانونيين المحايدين وتفضيلاتهم لنظام انتخابي على الآخر باعتباره الأفضل، بل غالبا ما يكون للمصالح السياسية للأنظمة الراغبة في الاستمرار في السلطة أو الأحزاب السياسية المستفيدة من الوضع القائم الدور الأساسي في الحفاظ على/ تعديل/ أو تغيير الأنظمة الانتخابية.²

لذلك أكد الكثير من الدارسين أن تصميم نظام انتخابي ما يجب أن يضمن تحقيق متطلبات النظام الديمقراطي وأهمها:

- ضمان قيام برلمان تعددي ذي صفة تمثيلية، وهو ما يعني ضرورة أن يتوفر في النظام الانتخابي القدرة على ترجمة أصوات الناخبين إلى:
- * مقاعد تمثيلية غير إقصائية لأي شخص أو حزب؛
- * مقاعد شمولية لا تستثني أي فئة من المجتمع.
- تكريس التعددية: بما يعني سن نظم انتخابية تشجع التعددية لا تعرقها.
- ضمان التنافسية: أن يضمن النظام الانتخابي أكبر قدر من التنافس بين الفرقاء السياسيين.

د/ في أنواع النظم الانتخابية:³

● نظام الأغلبية: هو أقدم النظم الانتخابية وأبسطها لأن في هذا النمط المرشح الفائز هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الدائرة. وتجوز هذه الطريقة في نظام الانتخاب الفردي حيث تنتخب الدائرة نائبا واحدا، هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات، كما يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة في نظام الانتخاب بالقائمة التي تحصد أغلبية الأصوات

¹ - بوعلام حمو، المرجع السابق، ص.22.

² - راجع زغوني، المرجع السابق، ص.147.

³ - فرانشييسكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق،

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005، ص. ص. 29-30.

وهناك الأغلبية المطلقة التي يشترط فيها فوز المرشح أو القائمة، الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة للناخبين.

● **نظام التمثيل النسبي:** تُصمم أنظمة التمثيل النسبي بحيث تترجم حصة الحزب من الأصوات إلى نسبة مناظرة من المقاعد في المجلس التشريعي. ويتطلب التمثيل النسبي استخدام المناطق الانتخابية التي يوجد فيها أكثر من عضو واحد. وفي بعض البلدان، يشكل البلد منطقة واحدة متعددة الأعضاء.

● **النظام المختلط:** تحاول الأنظمة الانتخابية المختلطة أن تجمع الصفات الإيجابية لكل من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي. فمثلاً تستخدمه ألمانيا بحيث يتم انتخاب نصف مقاعد البرلمان بالقائمة النسبية، والنصف الآخر بنظام الأغلبية.

3- النظام الانتخابي والأحزاب... أي علاقة:

تمتد الدراسات التي ركزت على تبين العلاقة ما بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي إلى أعمال موريس دوفرليه مروراً بأعمال سارتوري وصولاً إلى أعمال نوريس، حيث ركزت على موضوع أثر النظام الانتخابي على طبيعة وشكل النظام الحزبي.

وقد درجت هذه الأدبيات التأكيد على أن طبيعة النظام الانتخابي تحدد شكل النظام الحزبي، بحيث يُفضي النظام الانتخابي القائم على قاعدة الانتخاب الفردي من جولة واحدة إلى قيام النظام الحزبي الثنائي، كما هو الحال في النظامين البريطاني والأمريكي. وعلى العكس، إذا كان النظام الانتخابي قائماً على قاعدة الانتخاب الفردي على جولتين أو قائماً على أساس القائمة الحزبية النسبية، جاء النظام الحزبي تعددياً¹.

4- في سوسيولوجيا العملية الانتخابية:

تكتسي الانتخابات أهمية كبيرة في النظم الديمقراطية باعتبارها آلية أساسية (إلى جانب آليات أخرى) التي تُجسد مجتمعة الوجود الحقيقي للديمقراطية، فالديمقراطية كما تتحدد مرجعياً لا تخرج مطلقاً عن تأسيس الفعل الانتخابي بجعله أداة حسم وبناء

¹ محمد صفي الدين خريوش، طردية العلاقة: النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/03/25، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/36789>، تم التصفح بتاريخ: 2019/11/11.

وتجسير للحياة السياسية والمؤسسية برمتها، وترجمة لمفهوم المواطنة وتعبيرا عن " سيادة الشعب" عبر تفعيل الإحساس بالانتماء وجعل القوى السياسية أمام حقيقة تمثيليتها.¹

وإذا كانت اجتهادات مختلف الدارسين تؤكد على أهمية الانتخابات كأداة تمكين المحكومين من اختيار حكامهم ومحاسبتهم، فإن استقرار الظاهرة يستلزم بالضرورة استحضار المقاربة السوسيولوجية التي تركز على ثلاث معايير/ ميكانزمات مهمة وفق ما أكده الأستاذ حسن قرنفل، بما يمكننا من الحكم على مدى ديمقراطية الانتخابات من عدمه، ودور النظام الانتخابي في كل ذلك:²

-الميكانيزم الأول: حرية الناخب، بمعنى أن يكون المواطن صاحب الصوت حرا في الإدلاء بصوته دون ضغط أو تهديد أو منع.

-الميكانيزم الثاني: المنافسة الانتخابية، من خلال وجود متنافسين حقيقيين يسعون إلى مركز صناعة القرار السياسي في إطار منافسة شريفة.

-الميكانيزم الثالث: الرهان الانتخابي، وهو الغاية الكبرى من تنظيم الانتخابات، والتي من أجلها يذهب المواطن الناخب إلى صناديق الاقتراع، قصد ممارسة حقه وحرية في الترجيح والاختيار بين المرشحين والأحزاب السياسية والبرامج والمشاريع المجتمعية، ووحدهم الذين يحق لهم قبول هؤلاء المرشحين أو رفضهم بالكامل.

5- النظام الانتخابي... بعض الإشكاليات:

تعد الانتخابات إحدى الوسائل الرئيسية للديمقراطية، فهي آلية أساسية إلى جانب آليات أخرى (التعددية السياسية، التعددية الحزبية، حرية التعبير...)، التي تجسد مجتمعة الوجود الحقيقي للعملية الديمقراطية.

ويعتبر اختيار نظام انتخابي مناسب واحدة من أهم الإشكاليات التي تواجه الأنظمة السياسية بصفة عامة حتى في الديمقراطيات المستقرة، لما يترتب عنه من آثار سياسية تتعلق أساسا بمدى إتاحتها الفرصة أمام الأفراد والجماعات للمشاركة في العملية السياسية بشكل متساو وعادل.

¹ - يونس برادة، " الإشكالية الانتخابية في المغرب مقارنة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي " <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/7/23>

² - حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق: مقارنة سوسيولوجيا الانتخابات في المغرب، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق للنشر، 1997.

فرغم ما يلقاه نظام الأغلبية مثلاً من اعتماد من طرف أغلبية الدول لبساطته، إلا أن ذلك لم يمنع وجود مثالب عليه ولعل أهمها أن نتائجه غالباً ما تكون غير عادلة، فقد يؤدي إلى حصول حزب ما على أغلبية برلمانية كبيرة تفوق حصته من الأصوات.

ويبدو أن الإشكال الذي يثيره نظام الأغلبية (في صيغته العددية) أكبر في الدول والنظم غير الديمقراطية، فصحيح أن الهدف من تطبيق هذا النظام يختلف من نظام سياسي لآخر، لكن هدفه المشترك في هذه النظم هو الرفع من المشاركة السياسية لطرف على حساب طرف آخر، وقد استنجدت به النظم العربية/ المغاربية في الكثير من المناسبات لإضعاف الكتلة التصويتية للأحزاب المعارضة (الجزائر في انتخابات 1991 الذي أدى إلى تبسيط التنافس الانتخابي وقصره على ثلاث أحزاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية).

أما بالنسبة للتمثيل النسبي الذي يضمن نسباً تمثيلية للأحزاب الصغيرة التي أعتيد على تسميتها الأحزاب المجهرية، التي تستخدم كأداة في يد النخب الحاكمة من أجل تشتيت الكتلة التصويتية وإنتاج خريطة سياسية فسيفسائية لا تقوى على مواجهة الترابط العضوي للجهاز البيروقراطي.¹

وفي المقابل رغم الثناء الذي حظي به نظام التمثيل النسبي على أساس أن العدالة هي ميزته الأولى، ويشكل انعكاساً لتمثيل كافة الأحزاب والطيف السياسي إلا أن ذلك لم يمنع البعض بتوخي الحذر منه خاصة عندما يهدد بإحداث اختناقات تشريعية في حكومات الائتلافات متعددة الأحزاب، ما يتسبب في عدم استقرار الائتلافات الحكومية (عاشت إيطاليا أكثر من 50 عاماً في ظل حكومات ائتلافية غير مستقرة).

أو في المقابل يؤدي إلى تجزئة الأحزاب، كما يسمح للأحزاب الصغيرة أن تبتز الأحزاب الكبيرة لتشكيل حكومات ائتلافية، وأكثر من ذلك يمنح فرصة للأحزاب الأكثر تطرفاً للمشاركة في تشكيل الحكومة (مثلاً في إسرائيل تعتبر مشاركة الأحزاب الدينية المتطرفة ضرورة لتشكيل الحكومة).²

¹ - بوعلام حمو، المرجع السابق، ص ص. 202-203.

² - طالب عوض، "الأنظمة الانتخابية المعاصرة والإصلاح الانتخابي في العالم العربي"، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الدولي حول: الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة 2014، ص ص. 115/117.

من غير المحتمل أن تُدعم الأحزاب الموجودة التغييرات التي تقلل من المزايا التي يتمتعون بها، أو التغييرات التي تتيح الإمكانية لأحزاب منافسة جديدة، الدخول في نظام الحزب السياسي، ما لم يكن هنالك موجب سياسي قوي. وهكذا نرى أنه يمكن إعاقة مدى الخيارات لتغيير النظام الانتخابي بالفعل.¹

6- النظام الانتخابي كآلية لخلق فضاء للمشاركة السياسية، وتحفيز المنافسة السياسية:

تقتضي صفة الديمقراطية بأن يضمن النظام الانتخابي حق المشاركة السياسية لكل القوى الفاعلة مثلما يؤكد دافيد بولتر، وعلى عدم حرمان أي جماعة من حق تشكيل أي حزب سياسي والترشح للمناصب السياسية وإجراء الانتخابات بدون تمييز، لضمان مبدأ المساواة السياسية وتكافؤ الفرص بين مختلف المشاركين المتنافسين في العملية الانتخابية.

أ/ المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية وسيلة مهمة لممارسة الحقوق السياسية في مختلف تجلياتها، وهي تتنوع بين الاهتمام بالشأن العام وبلورة المواقف السياسية، ثم الانخراط في الأحزاب لتتطور إلى ممارسة النشاط السياسي بانتظام أو تقلد مسؤوليات ومهام سياسية.

— تعريفها: هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وهي تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم.²

أما صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، تعني المشاركة السياسية ذلك "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويّاً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال".³

¹ - فرانشيكا بيندا وآخرون، المرجع السابق، ص.33.

² - جلال عبد الله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة 6، العدد 55 (أيلول/ سبتمبر 1983)، ص.108.

³ - حسين علوان البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية»، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223 (أيلول/ سبتمبر 1997)، ص.64/

ويرجع الكثير من الباحثين تاريخ ظهور مفهوم المشاركة السياسية إلى مطلع القرن التاسع عشر حين تشكل وعي جديد في المجتمع الأوروبي بضرورة مراقبة السلطة السياسية بسبب ظهور ما يعرف باسم المجال العام. إلا أن هذا التحديد كان مسبقاً بنظريات وممارسات متعددة للمشاركة السياسية منذ فكرة نشوء الدولة في العصر القديم، كنتيجة طبيعية للمجتمع البشري، فقد تزامن مع ظهور الدولة المصطلح السياسي المعروف بالديمقراطية التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه. وفي المقابل نجد بعض من الدراسات السياسية التي تعيد تاريخ نشأة هذا المفهوم وظهوره على الساحة السياسية إلى مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر، أين بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية، وبلغ ذروته أثناء الثورة الصناعية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما في الفكر السياسي الإسلامي، فقد استند رواده إلى مفهوم الشورى في القرآن الكريم الذي نزلت إحدى سورته باسم (سورة الشورى)، كما نصت آيات كثيرة منه على المشاركة في صنع القرار مثل ما جاء في قوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم"، وقوله: "قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمر حتى تشهدون"، وقوله تعالى: "وشاورهم في الأمر". كما تجلّى المفهوم الملزم للشورى في التجربة العملية في عهد الخلفاء الراشدين بصفة أساسية في تسيير الحياة السياسية المنطلقة من ترسخ مفهوم الديمقراطية المجتمعية التي تشكل بها المجتمع الإسلامي منذ قيام الدولة العربية الإسلامية في المدينة المنورة وما عرف بوثيقة المدينة.¹

الانتخابات إطار المشاركة السياسية:

تتعدد وسائل المشاركة السياسية بين ما هو تمثيلي وتشاركي، وتعتبر الانتخابات آلية رئيسية ضمن الممارسة الديمقراطية، فهي تسمح باستشارة المواطنين واستحضارهم في صناعة القرارات.

وتختلف هذه الآلية من حيث أهميتها ونجاعتهما من دولة إلى أخرى، إذ تتحكم في مسارها طبيعة النظام السياسي القائم والثقافة السياسية السائدة، علاوة على الضوابط

¹ - عبد العاطي محمد احمد، "الفكر السياسي للإمام محمد عبده"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1977، ص ص. 178- 179

القانونية التي توطئها ومدى فاعلية الأحزاب السياسية ومختلف القنوات الوسيطة الأخرى.

لكن وعلى أهمية الانتخابات في منح فرصة مشاركة المواطنين في العملية السياسية عبر اختيار ممثلهم، لا يمكن اعتمادها كمعيار أو مؤشر أساسي ووحيد لتقييم أداء ووضعية الأنظمة السياسية في ظل اعتماد الكثير من النظم السياسية غير الديمقراطية لانتخابات شكلية متحكّم في نتائجها مسبقاً، عبر مختلف الآليات السياسية والتقنية والقانونية، أو لاحقاً عبر تزوير النتائج ونسب المشاركة، بما يفرغها من أهميتها ويجعلها أداة لإنتاج نفس النخب، أو آلية لإضفاء الشرعية على «الزعيم» أو الحزب الواحد المهيمن.

إن الرهان على آلية الانتخاب كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية، وتطوير الممارسة الديمقراطية وتجاوز مظاهر الهيمنة والاستبداد، يعتبر أمراً مهماً في دعم احترام إرادة المواطنين في البناء الديمقراطي وهو ما تؤكده الكثير من التجارب الديمقراطية الدولية الرائدة. ويتطلب تحقيق ذلك توافر مجموعة من الشروط، تركز بالأساس على:

وجود إرادة سياسية تدعم هذا الخيار، واعتماد آليات قانونية وتقنية تسمح بمرور هذه الاستحقاقات في أجواء سليمة وسلمية وشفافة، وقبول الأطراف المتنافسة بقواعد اللعبة المتاحة في هذا الشأن. وهو ما يمكن تحقيقه على أرض الواقع من خلال ضمان التنافسية والنزاهة والشفافية في العملية الانتخابية إلى جانب حياد الجهة المسؤولة عن إدارتها.

في نزاهة العملية الانتخابية:

تكتسي العملية الانتخابية -كآلية للمشاركة السياسية- أهمية كبرى، وبالأخص إذا تمت في جو من المسؤولية والشفافية والنزاهة، فهذه الشروط هي الكفيلة بإفرازها لنخب على قدر من الكفاءة والمصداقية. وحيث أن الانتخابات حسب الكثير من الدارسين تعتبر "أكبر حدث لوجستي في الدولة بعد الحرب"، فهي تحتاج إلى تخطيط إستراتيجي من قبل القائمين عليها، وحزمة من العمليات الفنية للخروج بانتخابات جيدة ونزيهة، حيث تكمن الجودة في الإجراءات والنزاهة في النتائج، وكلاهما وجهان لعملة واحدة.¹

وتثير مسألة ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية إشكالية كبيرة لا تقتصر فقط على الدول غير الديمقراطية، بل حتى في الدول الديمقراطية نفسها، الأمر الذي عكس الحاجة

¹ - محمود عبد الباقي، "نحو إدارة انتخابية فعّالة"، في الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي: أعمال المؤتمر الدولي، القاهرة: 2014، ص. 81.

إلى قيام إدارة الانتخابات وتصميم نظم الانتخابات، وأنتج حزمة ضخمة ومعقدة من الإجراءات والأنشطة المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

إدارة العملية الانتخابية:

تحتاج إدارة العملية الانتخابية بالشكل الذي يضيف على نتائجها الكثير من المصداقية والتقبل من قبل مختلف المتنافسين السياسيين، حرصا دائما من طرف القائمين على الالتزام بكافة المبادئ التي من شأن توفرها أن تكون باقي الممارسات الانتخابية صحيحة.

ويتحقق ذلك من خلال خدمة انتخابية مهنية تتسم ب: ¹

– النزاهة: بمعنى القدرة على الحفاظ على التواجد على مسافة واحدة من كافة الأطراف، دون الانحياز-الطوعي أو الجبري- لطرف على حساب الآخر، كحزب أو جماعة سياسية، وذلك من خلال الالتزام الواضح والصريح بكافة النصوص القانونية التي تقوم عليها العملية الانتخابية ككل.

– الحياد: أي القدرة على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة أطراف العملية الانتخابية، وتمكين الجميع من الحصول على ذات الفرص دون تمييز متعمد.

–الاستقلالية: وهي الصفة التي إن وجدت فإنها تساعد على توافر باقي الميزات، كونها تضمن عدم التعرض لأي ضغوط أو تأثيرات من أي نوع ومن أي جهة كانت. – الشفافية: التي إن حلت إجرائيا فإنها تعني العمل بشكل واضح ومنفتح يمكن الجميع من الاطلاع على كافة الأعمال دون تأخير.

– الكفاءة والمهنية: أما عن الأولى فمضمونها ينحصر في الاستخدام الأمثل لكافة الموارد وتوظيفها لخدمة العمليات الانتخابية بكافة مراحلها بما يحقق في التحليل الأخير القدر الكافي من الترشيح والاستدامة.

أما المهنية فتعني الدقة في تنفيذ الإجراءات الانتخابية، وهي الصفة التي ترتبط بالقدرات والمؤهلات البشرية القادرة على تطبيق أعلى معايير المهنية فيما يقومون به من أعمال مهنية، وهو ما يتطلب الحرص على تعزيز هذه القدرات من خلال برامج تدريبية ممنهجة.

1- المرجع نفسه ، ص 97.

— الخدمة: فالإدارات الانتخابية تقوم في الأساس لخدمة الأطراف الانتخابية والشركاء وبصفة خاصة جمهور الناخبين.

ب/ المنافسة السياسية:

تعتبر المنافسة السياسية الترجمة الضرورية والمنطقية لوجود الأحزاب السياسية في المنظومة الديمقراطية، إذ لا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي يجد قناته الطبيعية في المسلسل الانتخابي الذي يجسد المعيار الحاسم لترجمة البعد الديمقراطي في أي نظام، كما يترجم مسألة المواطنة والمشاركة السياسية إلى واقع ملموس.¹

يختلف التنافس في مجال السياسية عن غيره من مجالات الحياة الأخرى، حيث يعتبر إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام، والعادل، والسري، ووجود أحزاب سياسية متعددة، أمراً في غاية الأهمية، حتى يستطيع كل من يدلي بصوته أن يختار من يمثله (من الأحزاب المتنافسة) في ظل المساواة والحرية والشفافية كواحدة من أهم المعايير التي تحفز على المنافسة السياسية. وعكس التنافس السياسي نجد الصراع السياسي الذي يتخذ أشكالاً عديدة قد تصل أحياناً إلى التصفية الجسدية، إلى جانب التشهير والقذف القائم على قدم وساق في وسائل الإعلام.

وإلى جانب محورية الانتخابات ووجود أحزاب سياسية، يركز التنافس في النظام الديمقراطي بين الفاعلين السياسيين على محورية السلطة وطريقة الوصول إليها، وهو ما حاولت العملية السياسية في النظم الديمقراطية ترسيخه كمنهج عمل سياسي يتيح للمواطنين التداول السلمي للسلطة وبناء مؤسسات الدولة. لكن السؤال الذي يفرض نفسه في ظل النظام السياسي العربي هو مدى وجود مبدأ المنافسة السياسية ومن خلاله مشروعية الحديث عن "تنافس مفتوح" بين الفرقاء السياسيين من شأنه أن يُفضي إلى تداول للسلطة؟

ج— الانتخابات والتداول على السلطة:

يرتكز النظام الديمقراطي على مبادئ أساسية ترتبط ببعضها البعض وتؤدي إلى استمرارية النسق السياسي الديمقراطي. وتتجلى أهم هذه المبادئ في التعددية الحزبية والانتخابات الدورية.

¹ - Françoise Collin « L'urne est-elle funéraire ? Autonomie et hétéronomie » In Michele Riot Sarcey (sou la responsabilité), **Démocratie et représentation**, Paris, Editions Kimé, 1995, p45

وعلى اعتبار أن جميع النظم السياسية بما فيها النظم السلطوية تدعى بأنها ديمقراطية، فقد أكد الدارسون على أنه لا وجود للديمقراطية من دون وجود أحزاب وتعددية، وانتخابات تضمن التداول السلمي على السلطة.

وشدد كلود ليفورت Claude Lefort على الافتراض بأن الديمقراطية هي قبل كل شيء مجال الاحتمال الجذري. فهي توجد حيثما يكون هناك لا حتمية للسلطة، ولا يمكن أن يمتلك السلطة أي فرد بعينه أو مجموعة وراثية أو حزب سياسي، أو منظمة سياسية. الديمقراطية هي الفضاء الذي تكون فيه السلطة غائبة لا حاضرة، وحيث تحدث السياسة ويمكن لأي كان أن يتولى السلطة السياسية.¹

ويصبح التداول على السلطة ركيزة أساسية من ركائز النظام الديمقراطي تتحقق على خلال إقرار قاعدة تحويل سلطة الدولة إلى ميدان لمنافسة مفتوحة بين القوى والجماعات السياسية المختلفة".²

1 - في مفهوم التداول على السلطة: يأخذ مفهوم التداول معنيين:³
الأول لغوي حيث ورد في معاجم اللغة العربية أن «التداول» هو اسمٌ فعله تَدَاوَلَ، وهذا الفعل مزيد، أصله (دَالَ)، فيقال: (دَالَ) الدَّهْرُ دَوَّلاً، ودَوَّلَهُ: أي انتقل من حالٍ إلى حالٍ، ويقال أيضاً (تَدَاوَلَتِ) الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة، وهذه مرة. وبناء عليه، فإن المعنى اللغوي لمصطلح «تداول السلطة» هو انتقالها من شخص أو من فريق لآخر.
والثاني اصطلاحى: وقصد به "انتقال السلطة من شخص لآخر، أو من جماعة سياسية لأخرى وفقاً للطرق المحددة في الدستور".

وكغيرها من المفاهيم السياسية تعددت التعريفات التي أعطيت لمفهوم التداول على السلطة:

- فالتداول في أبسط معانيه يعني: "آلية لصعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى من السلطة إلى المعارضة":

¹ -العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية، الخطاب والخطاب المقابل، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص.72.

² -عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرائي الواقع مدائح الأسطورة، إفريقيا الشرق. ص 79.

³ - حسن البحري، "تداول السلطة"، الموسوعة العربية، على الرابط الإلكتروني: <http://arab-ency.com.sy/law/details/25776>

– يقصد بتداول السلطة أيضا "وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب".¹

– "وعرفه شارل ديمقراطي لا يمكن- وفقه- لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاديباش" التداول على السلطة بكونه "مبدأية له، ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر". أما "جان لوي كرمون" فيعتبر أنه "ضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل التداول تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة".

2- في أشكال التداول على السلطة: يحيل مبدأ التداول السلطة في الفكر الديمقراطي الغربي إلى معنى مهم وهو أن السلطة بموجب هذا المبدأ تكون قد خرجت من دائرة احتكارها وعدم طرحها للتداول بين مختلف القوى السياسية، إلى الاعتراف بالحق في السلطة، وإدراك أن حق الوصول إليها هو حق عام من حيث هي ملكية عمومية، بما يخول لأي قوة أو جماعة سياسية ذات برنامج سياسي اجتماعي واقتصادي وحتى ثقافي، من الوصول السلمي لها وخروجها من منطقة الحظر.

ولكن يطرح في الوقت نفسه أشكال عديدة للتداول ترتبط بحجم سيطرة النخبة الصاعدة إلى الحكم على السلطتين التنفيذية والتشريعية، فنجد:²

● **التداول المطلق L'alternance absolue**: ويعتبر نموذج المملكة المتحدة أحسن مثال على هذا الشكل من التداول الذي تنتقل على أثره السلطة بكاملها إلى المعارضة. ويتأتى هذا النوع من التداول عادةً في النظام البرلماني إثر فوز حزب أو تكتل حزبي متجانس من المعارضة بالأغلبية المطلقة من الأصوات في الانتخابات العامة مما يؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده.

كما يمكن أيضاً أن يحصل تداول مطلق على السلطة في النظامين الرئاسي ونصف (أو شبه) الرئاسي إذا ما كان عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في فترة زمنية واحدة مما

¹ – صفى الدين خربوش، "تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات" نشر بتاريخ: 2004/10/04، على الرابط الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03>، تم التصفح بتاريخ: 2020/10/09.

² – حسن البحري، "تداول السلطة"، الموسوعة العربية، على الرابط الإلكتروني: <http://arab-ency.com.sy/law/details/25776>

يتيح للرئيس والأغلبية البرلمانية أن يكونا من تكتل أو حزب واحد قادر على أن يشكّل الحكومة بمفرده.

• **التداول النسبي L'alternance relative** ويُعد نموذج الولايات المتحدة أحسن مثال لهذا النمط من التداول الذي ينتقل فيه قسم من السلطة فقط إلى صف المعارضة. ويوجد هذا النوع من التداول في النظامين: الرئاسي (كالولايات المتحدة الأمريكية) ونصف أو شبه الرئاسي (كفرنسا في ظل الجمهورية الخامسة)، إذ يتم انتخاب رئيس الدولة والبرلمان في وقتين متباعدين.

وعلى نقيض التداول المطلق الذي تنتهي بموجبه السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلى كتلة واحدة أو حزب سياسي واحد يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات، فإن التداول النسبي يتيح سيطرة طرف من المعارضة على قسم من السلطة فقط، والحزب الحاكم على القسم الآخر، أي بعبارة أخرى تنتهي أغلبية البرلمان إلى حزب أو كتلة سياسية في الوقت الذي ينتهي فيه الرئيس إلى حزب أو كتلة سياسية أخرى. ويوجد هذا النوع من التداول بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا ينتهي الرئيس بالضرورة إلى حزب الأغلبية المسيطرة على الكونغرس.

• **التداول عبر وسيط L'alternance médiatisée** ويُعد النموذج الألماني أفضل مثال على هذا النمط من التداول، الذي يتم اللجوء إليه بحكم عدم حصول أي من الأحزاب السياسية المتنافسة على الأغلبية المطلقة في المجلس الأدنى للبرلمان الاتحادي «البوندستاغ» Bundestag.

يتم التداول في هذا النمط عبر ترجيح حزب ثالث «صغير» كفة أحد الحزبين الرئيسيين (الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) والحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD)) من أجل تشكيل الحكومة. وقد أدى «الحزب الديمقراطي الحر» (FDP) لفترات طويلة دور المرحّج لكفة أحد هذين الحزبين من أجل السيطرة على السلطة.

وكثيراً ما يأخذ الحزب الثالث بالبرلمان في هذا النوع من التداول حجماً أكبر مما هو عليه في حقيقة الأمر، وغالباً ما يفرض على الحزب الذي اختار ترجيحه من أجل تشكيل الحكومة تنازلات سياسية.

3- ضمانات/شروط التداول على السلطة:

يذهب الكثير من الدارسين إلى اعتبار أن تناول مبدأ التداول على السلطة ضمن الخطاب السياسي، أو حتى اقرار ذلك دستوريا غير كاف لتحقيق تداول فعليا على السلطة حتى في أعرق الديمقراطيات، ما يتطلب ضرورة إحاطة المبدأ بمجموعة من الضمانات حتى نضمن في الأخير تناوب السلطة بين من يفرزهم الاختيار الحر للناخبين. وتتلخص أهم هذه الضمانات في:¹

● العهدة النيابية: حيث يقوم النظام النيابي الديمقراطي على مبدأ دورية الانتخابات وإجرائها وفق مدة زمنية يحددها الدستور، كما يحدد أيضا مدة العهدة النيابية والهدف من ذلك هو تجنب احتكار السلطة من طرف شخص واحد ولعهدة متعددة.

● التعددية السياسية: حيث يركز النظام الديمقراطي على مبدأ التعددية السياسية الذي يُتيح الفرصة لجميل الفواعل المجتمعية أن تنتظم ضمن أطر مؤسسية والتعبير عن رأيها وممارسة حقوقها، ومنها الحق في الانتخاب. وقد اتجهت معظم دول العالم إلى تبني مبدأ التعددية السياسية الذي يعترف بتعدد الآراء والتوجهات السياسية، وتفعيل المبدأ دستوريا وعلى أرض الواقع من خلال أطر مؤسسية (الأحزاب السياسية).

● الانتخابات الحرة والنزيهة: وعلى اعتبار أن الانتخابات هي الآلية الأكثر ديمقراطية التي يستطيع من خلالها المواطنون التعبير عن إرادتهم واختيار من يمثلهم وينوب عنهم، فإن مجرد إقرار هذه الوسيلة دستوريا أو قانونيا لا يكفي بل يحتاج الأمر إلى ضمان سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها، من خلال تحقيق مبدأ عدالة النظام الانتخابي. ويتطلب الأمر أن تترافق عدالة النظام الانتخابي وجميع مراحل العملية الانتخابية، بدءاً من كيفية الاقرار للمواطن بالانتخاب مروراً بعملية القيد في الجداول الانتخابية، وصولاً إلى العملية الانتخابية وفرز الأصوات وإعلان النتائج.

4 - الأحزاب السياسية والانتخابات ومبدأ التداول على السلطة:

يرتبط وجود الأحزاب السياسية بالعملية الانتخابية ارتباطاً وثيقاً وأن كان وجودهما مهماً في إطار العملية السياسية يبقى غير ذي معنى ما لم يكون الهدف اقرار مبدأ التداول على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة.

¹ - قوادرية بورحلة، "التداول على السلطة"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 06، جوان 2015، ص ص. 65-60.

ومنذ أن نجحت المرجعية الليبرالية الحديثة في القطع مع المفهوم القديم للسلطة باعتبارها إلهية مطلقة، وأسست لمفهوم حديث يعتبر السلطة شأنًا بشريًا خاصًا يمارسه الشعب عبر ممثليه المنتخبين من بين المرشحين الذين عادة ما تقدمهم الأحزاب السياسية كممثلين لبرامجها الانتخابية.

ومنذ خرجت السلطة من دائرة احتكارها وعدم طرحها للتداول بين مختلف القوى السياسية، إلى الاعتراف بالحق في السلطة، وإدراك أن حق الوصول إليها هو حق عام من حيث هي ملكية عمومية، بما يخول لأي قوة أو جماعة سياسية ذات برنامج سياسي اجتماعي واقتصادي وحتى ثقافي، من الوصول السلمي لها وخروجها من منطقة الحظر، أصبح وجود الأحزاب السياسية مهما جدا من أجل تمثيل التيارات الفكرية والسياسية الموجودة في المجتمع، والتي تتنافس على فرض برامجها، عبر إقناع الناخبين الذين يمثلون فئات عريضة من الشعب، وهي بذلك تقوم بوظيفة ترشيد الاختلاف بين التيارات الفكرية والسياسية والدينية داخل المجتمع، لأن التنافس الانتخابي هو المحدد الوحيد لفرض البرنامج الانتخابي.¹

لكن قبل التطرق للعلاقة الترابطية ما بين الأحزاب والانتخابات والتداول على السلطة، يستوجب طرح تساؤلات مهمة من قبيل ماذا نقصد بالسلطة وما علاقتها بالظاهرة الحزبية والعملية الانتخابية؟

● السلطة....المتغير العالي الدلالة في المعادلة السياسية:

تعتبر السلطة السياسية الركن الجوهري الذي يميز الدولة عن باقي الجماعات الأخرى ومطلبا ضروريا لاستكمال كل العناصر المشكلة للدولة، فإ إنشاء هيئة حاكمة منظمة تتولى باسم الدولة مهمة الإشراف على الإقليم وعلى الشعب المقيم عليه، ورعاية مصالحه وحمايته، أمرا مهما لحفظ الأمن والاستقرار في أي دولة. فما المقصود بالسلطة السياسية وما هي أهم مميزاتها وأنواعها؟

¹ - بومدين طاشمة، محاضرات في مدخل إلى علم السياسة: المحاضرة رقم 04 الأحزاب السياسية ودورها في عملية التنمية"، ص.04، ألفت لطلبة السنة أولى ليسانس، علوم سياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

1- أصل السلطة السياسية:

إلى غاية نهاية العصور الوسطى كان هناك خلط بين السلطة والدولة نتيجة الترابط القائم بين السلطة السياسية والشخص الحاكم، ترابط لخصته العبارة الشهيرة للويس الرابع عشر "الدولة هي أنا". استمر هذا المفهوم إلى غاية اندلاع الثورتين الفرنسية والأمريكية، حيث ساهم نجاحهما في اندثاره، وأصبحت السلطة السياسية لا تعدو فقط أن تكون الهيئة أو الجهاز الحاكم الذي يتخذ القرارات باسم أفراد المجتمع. وفي هذا الصدد ذهب العميد ديجي إلى أن السلطة تظهر في كل جماعة إنسانية حيث يقسم المجتمع إلى حكام ومحكومين، إلى قادة وأفراد، إلى جماعة تصدر الأوامر وأخرى تقوم بتنفيذها.

2- تعريف السلطة السياسية: تتعدد التعريفات التي أعطيت لمفهوم السلطة السياسية كل من وجهة نظره:¹

— فمن وجهة نظر جون لوك: السلطة السياسية هي عبارة عن الحق في سن القوانين وعقوبات الإعدام وسائر العقوبات الأخرى، بهدف تنظيم وحفظ الأموال وتسخير القوة الاجتماعية لتنفيذ هذه الغاية ولصد الاعتداءات الأجنبية.

— أما الفقيه موريس ديفرجيه يميز بين عدة معانٍ لاصطلاح السلطة فهي تعني تارة سلطة الحاكمين واختصاصاتهم، وتعني تارة أخرى الإجراءات التي يمارسها الحكام استناداً إلى اختصاصاتهم، وتعني تارة ثالثة الحكام أنفسهم.

— ويذهب الأستاذ جاك مارتان إلى ضرورة التفرقة بين القوة والسلطة السياسية، وحسبه فالقوة هي التي يمكن بواسطتها إجبار الآخرين على الطاعة، بينما السلطة السياسية هي الحق في توجيه الآخرين وأمرهم والتزامهم بالطاعة.

— أما الدكتور ماهر عبد الهادي فيرى أن لاصطلاح السلطة السياسية معنيين: معنى معنوي وتعني بموجبه السلطة السياسية القوة والقدرة على السيطرة التي يمارسها الحاكم أو مجموع الحكام على المحكومين، والمتمثلة في إصدار القواعد القانونية الملزمة للأفراد وفي إمكانية فرض هذه القواعد عليهم باستخدام القوة المادية. ومعنى مادي أو

¹ — السلطة السياسية، موقع الدكتور مولود زايد الطيب: [https://ejtema3e.com/social-concepts-and-](https://ejtema3e.com/social-concepts-and-terminology/3-2013-07-27-21-23-18.html)

[terminology/3-2013-07-27-21-23-18.html](https://ejtema3e.com/social-concepts-and-terminology/3-2013-07-27-21-23-18.html) ، تم التصفح بتاريخ: 2020/09/10.

عضوي للسلطة السياسية ويتمثل في أجهزة الدولة. وكتعريف إجرائي: السلطة السياسية هي الهيئة التي تباشر السيادة والحكم، أي أنها سلطة الدولة التي تمارس من خلال مختلف المؤسسات الاجتماعية (كالوزارات والولايات والبلديات والمحاكم ومراكز الشرطة والحرس...). ومما سبق ذكره يمكن استخلاص مجموعة من العناصر ترتبط بالسلطة السياسية وهي:

- السلطة هي نوع من القوة أو الاقتدار؛
 - لجهة عليا (شخص أو جماعة ...):
 - لها حق وضع القوانين، وتطبيق القانون ومعاقبة من لا يخضع للقانون؛
 - تهدف إلى حماية الحقوق ودرء الاعتداءات؛
 - تستوجب على المجتمع كله الطاعة.
- 3- في مميزات السلطة السياسية: تمتاز السلطة السياسية بعدد من الميزات أو الخصائص فيرى البعض أنها:
- أصيلة لا تنبع من أي سلطة أخرى بل باقي السلطات هي التي تنبع منها؛
 - ذات اختصاص عام تشمل جميع جوانب الحياة داخل الدولة؛
 - دائمة لا يرتبط بقاءها أو زوالها بشخص الحاكم، إنما هي دائمة وتبقى بقاء الدولة. أما الفقيه أندري هوريو فيرى أن السلطة السياسية تتميز ب:¹
 - أنها سلطة مركزية عليا موجودة في المركز لا توجد سلطات فوقها، ولا سلطات منافسة لها، ولا سلطات وسيطة بينها وبين الشعب؛
 - أنها سلطة مدنية وليست سلطة عسكرية؛
 - أنها سلطة إكراه مادي تملك حق استخدام الإكراه المادي المشروع بمعنى القوة المادية من قوى مسلحة وقوى بوليسية، التي تميزها عن باقي الجماعات الأخرى.
- 4- شروط تحقيق السلطة:²
- حق الاختيار: بمعنى حق المواطنين في اختيار من يتولى السلطة عليهم/ من يحكمهم، واقتناعهم بهذه السلطة وبقراراتها وتصرفاتها؛

¹ - بحث حول السلطة السياسية والسيادة، موقع الدراسة الجزائري: <https://eddirasa.com/>

² - طاهرهاني محسن الجبوري، محاضرات في السلطة السياسية، كلية الآداب، جامعة بابل.

- وجود دستور: يكون بمثابة ميثاق يعتمد على الجميع ويرجع إليه؛
- بناء مؤسسات: وجود مؤسسات قوية ومستقلة تمارس من خلالها السلطة.
- 5- مواقف اتجاه السلطة السياسية: تتباين مواقف الأفراد وردود أفعالهم اتجاه السلطة السياسية ويمكن رصد أهمها في:¹
- المحاباة للسلطة والاقتراب من المسؤولين بغض النظر على سلوكيات وسياسات هذه السلطة.
- التفاعل مع السلطة والإيمان بمبادئها وسياساتها، وتعرف في علم السياسة بالفعالية السياسية، وهي نابعة من إيمان الفرد وثقته بنظام الحكم، قائمة على تفاعل المحكومين وتأثيرهم في الحكم والمشاركة في العملية السياسية.
- الاغتراب السياسي وعدم ثقة الأفراد في السلطة السياسية وفي الحكومة وسياساتها، وشعورهم في الوقت نفسه بالعجز عن تغيير الواقع السياسي، ويقود الاغتراب إلى نفور الأفراد من كل ما هو سياسي ورفضهم لأوامر السلطة، والابتعاد عن المشاركة في العملية السياسية (اللامبالاة السياسية).
- التمرد ووجود أفراد رافضين للسلطة السياسية ولقراراتها وسياساتها ومستعدين للتمرد عنها وهذا نابع من اعتقادهم أنها على خطأ ويسعون من خلال تصرفاتهم إلى تغيير وتحسين الظروف السياسية.

ملاحظات مهمة:

- 1- يعتبر وجود سلطة سياسية في أي مجتمع أمراً ضرورياً نظراً لصعوبة تحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع، فوجودها مهم لتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة، وإلا فقدت مشروعيتها وجودها وسندها الاجتماعي.
- 2- السلطة السياسية ظاهرة قانونية لارتباطها بالقانون في مباشرة أعمالها، وهي تلجأ إليه لتنظيم أمور الأفراد وتقييد اندفاعهم ومطامعهم.

¹ - هادية يحيوي، مدخل لعلم السياسة، سلسلة المحاضرات العلمية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان،

3- حقيقة السلطة السياسية تكمن في اعتقاد المحكومين أكثر من كونها متمثلة في إرادة الحاكمين، بمعنى في مدى اقتناع المحكومين بأن السلطة هي التي توفر لهم ما يحتاجونه من أمن مادي ومعنوي، ومتى ما تحولت إلى نوع من القهر المادي فقدت سندها ودل ذلك على عدم استقرار الدولة.

4- يُعد عامل الرضا والاقتناع بالسلطة السياسية الحاكمة مسألة هامة لضمان بقائها وديمومتها لذلك يؤكد الفقهاء على ضرورة أن تتمتع السلطة بالشرعية. فالسلطة الشرعية هي السلطة التي تصل إلى سدة الحكم وفقا للقانون الساري المفعول في الدولة..

المحور الثاني: الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية في الدول العربية:

إذا كانت الدول الغربية التي تستند إلى المبدأ الديمقراطي وأهم مرتكزاته مبدأ التداول على السلطة قد فصلت مبكراً في المبدأ باعتباره أولوية قيام نظام ديمقراطي واستمراره الأمر الذي استدعى قيام الأحزاب السياسية التي تعبرها نظريات التنمية السياسية رمز التحديث السيسي، بل ذهب صامويل هنتجتون أبعد من ذلك عندما اعتبرها آليات تحقيق الاستقرار السياسي، كونها المؤسسات الوحيدة القادرة على استيعاب التطلعات المتزايدة للمواطنين للمشاركة في الحياة السياسية، من خلال اختيار ممثلهم في مختلف المؤسسات السياسية.

أولاً. التجربة الحزبية العربية:

تشكل الظاهرة الحزبية إحدى أهم الظواهر التي عرفت المنطقة العربية، في مقابل ذلك حملت التجربة الحزبية العربية أثقاليها من زمن الاستعمار إلى زمن الاستقلال، وعلى الرغم من استمرارها في الحياة السياسية العربية، إلا أنها لم تؤدِ الوظائف نفسها التي أدتها وتؤديها الأحزاب في التجربة الأم، ما أبقاها، إلى حد كبير، ظاهرة غريبة بالنسبة للمجتمع العربي، فقد حافظت التشكيلات الاجتماعية التقليدية على دورها في إطار هذه المجتمعات (العشيرة، القبيلة، الطائفة، العائلة...) حتى أن تجارب حزبية عديدة جاءت لتندرج في خدمة هذه التشكيلات التقليدية.¹

1- الإرث التاريخي الحزبي في المنطقة العربية:

يتجه الكثير من الدارسين إلى التأريخ للظاهرة الحزبية منذ بداية القرن العشرين ويعتبر الظاهرة الحزبية ظاهرة حديثة. لكن في المقابل يتجه الكثير في أرجاع الانهيارات الأولى للتجربة الحزبية العربية إلى أواخر القرن التاسع عشر، التي أخذت شكل جمعيات سياسية.

ومع بداية القرن العشرين (1900) لقيت فكرة تشكيل الأحزاب السياسية قبولا واسعا خاصة لدى النخب المحلية وأهل الرأي والفكر المستقلين. فقد عبر الشيخ رشيد رضا مثلاً في دعوته إلى الاقتداء بالأمم الأوروبية التي خرجت منها الأحزاب فكانت السبب الأول لكل ارتقاء. واستمر هذا الموقف المرحب بالأحزاب إلى مرحلة الخمسينات تقريباً.

¹ - سمير الزين، "إشكالية التجربة الحزبية العربية"، نشر بتاريخ: 2017/11/10، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/11/9/1>، تم التصفح بتاريخ: 2019/12/16.

2- مسار التجربة الحزبية في الدول العربية: من المنع إلى الشرعنة إلى التقييد والتميع:

تربط الكثير من الأدبيات التي اهتمت بدراسة وتتبع المسار التاريخي للظاهرة الحزبية العربية بين التشكل الجيني للأحزاب والحركة الوطنية، بحيث رأت في إمكانية الحديث عن ممارسة حزبية في المرحلة الاستعمارية ارتبطت بمواجهة الاستعمار، ولو أن نضالها اختلف باختلاف التوجهات الإيديولوجية بين إصلاحي واستقلالي.

لكن مع ما يمكن أن نسميه المرحلة الراديكالية في السياسة العربية تبدلت النظرة اتجاه الأحزاب السياسية، وامتازت هذه المرحلة باندلاع هجمة شديدة على الأحزاب التي اهتمت بالعجز، وانتهت بمنع العمل الحزبي. وقد ساد موقف المنع حتى لدى قيادات فكرية وسياسية (حسن البنا، جمال عبد الناصر وغيرهم)، وامتد إلى فريق من النخب الحاكمة في المنطقة العربية، وساهم ذلك في نشر ثقافة ممانعة للعمل الحزبي وللتعددية الحزبية، بل أكثر من ذلك ذهب الزعيم الليبي آنذاك (معمر القذافي) إلى اعتبار الحزبية في حد ذاتها خيانة، ورفض نظام الأحزاب برمته واعتبره يُجسد ديكتاتورية الجزء على الكل.

واستمر الوضع إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن العشرين مع ما شهدته المنطقة من تحولات في إطار ما أسماه الأستاذ صامويل هنتجتون "الموجة الثالثة من التحول نحو الديمقراطية"، عكسته موجة من الاحتجاجات والمظاهرات (مصر سنوات 1977، 1981، 1986، الاردن 1989، المغرب سنوات 1984، 1990، 1988، تونس سنوات 1984، 1988). وقد كان رد فعل أنظمة الحكم في هذه الدول تجاه هذا السخط الجماهيري هي إطلاق وعود لإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية كان أهمها إطلاق عنان التعددية الحزبية.

وفي هذا الصدد حاول الأستاذ كنيث جاندا أستاذ العلوم السياسية في جامعة نورث وسترن في الولايات المتحدة ومحرر مجلة السياسة الحزبية، إلى تحديد خمسة نماذج لتنميط التجارب الحزبية في دول العالم الثالث عموما تراوحت بين: منع الأحزاب، حماية حزب أو أحزاب معينة، تقييد الأحزاب، تشجيع الأحزاب، إطلاق حرية الأحزاب وفي المقابل اعتبر البعض الآخر من الدارسين أن هذه المرحلة تعتبر بالفعل مرحلة الليبرالية والتأسيس- للأحزاب السياسية. وقد شهدت عدة سياقات:

● سياق اعترافي: حيث أُجبرت السلطات الحاكمة في الدول العربية خاصة تلك التي كانت تحظر العمل الحزبي، على الاعتراف بالأحزاب السياسية، فأقرت التعددية الحزبية بموجب الدستور والقانون.

ففي تونس وقع تدشين الحياة الحزبية في بداية الثمانينيات مع سياسة الانفتاح التي انتهجتها حكومة "مزالي"، حيث أعلن رئيس الجمهورية في البداية أنه لا مانع من ظهور تنظيمات سياسية و اجتماعية، و قد رفع الحظر بموجب ذلك على نشاط الحزب الشيوعي و تم الاعتراف بحركة الديمقراطيين الاشتراكيين و حزب الوحدة الشعبية. إلا أن تكريسها فعلا بدأ مع صدور قانون تنظيم الأحزاب و الجمعيات في 3 ماي 1988 ، الذي اشترط فيما يتعلق بتكوين الأحزاب أن يكون برنامج الحزب الجديد في مبادئه و اختياراته و برامج عمله مختلفا عن مبادئ و اختيارات و برامج عمل أي حزب سياسي قائم بالفعل، و كذلك حظر إقامة الأحزاب على الأساس اللغوي أو الديني أو الجنس أو الجهة، كما خول القانون لوزير الداخلية حق إغلاق مقرات الأحزاب و حظر نشاطها في الحالات ذات الخطورة القصوى

ويعود ميلاد التجربة الحزبية بمصر إلى مطلع القرن العشرين، عندما تمخضت الحركة الوطنية المصرية، في مواجهة الاحتلال البريطاني عن مولد الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل. إلا أن الميلاد الحقيقي للأحزاب، جاء بعد قيام ثورة 1919، التي لعب فيها حزب الوفد في دورا كبيرا في قيادة الحركة الوطنية ضد الاحتلال، حتى نالت مصر استقلالها في 22 فبراير 1922، وكتابة دستور 1923، الذي دعا إلى نظام التعددية الحزبية الملكية والديمقراطية الحرة.

ورغم ما عرفه حزب الوفد من انشقاقات أدت إلى ظهور أحزاب جديدة على الساحة، بقي حزب الوفد على رأس قائمة الأحزاب الوطنية الأكثر شعبية، وحزب الأغلبية، أو كما أطلق عليه الحزب الجماهيري الكبير، الذي شكل الحكومة لسنوات طويلة، في الفترة من 1924 وحتى 1952.

واستمر الوضع إلى غاية قيام ثورة 23 يوليو 1952 وتعامل نظام يوليو 1952 مع من كان قبله، عبر سياسة الهدم الشامل، فأجهز على التجربة الحزبية عبر قرار إلغاء الأحزاب السياسية، في يناير 1953، بعد سلسلة من الإجراءات استهدفت إذلال النخبة السياسية الحزبية.

وقد عرفت بعد ذلك التجربة الحزبية مرحلة بدأت من عام 1953 وحتى عام 1976، وقد شكل دستور عام 1971، وقانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 بتعديلاتهما المتتالية، الإطار الدستوري والقانوني لهذه المرحلة التي بدأت إرهاصاتها الأولى مع قرار الرئيس السادات في مارس عام 1976 بقيام ثلاثة منابر حزبية في إطار الاتحاد الاشتراكي تمثل اليمين والوسط واليسار، ثم تحويلها في 22 نوفمبر من نفس العام إلى أحزاب سياسية كانت النواة الأولى للتعددية الحزبية المقيدة في عام 1977.

وفي مقابل ذلك تبدو التجربة الحزبية في المغرب أكثر اختلافا، خاصة إذا علمنا أن المغرب دخل غمار التجربة الحزبية والتمثيل السياسي مبكرا بحيث اعتمد التعددية الحزبية، باعتباره النظام الأنسب لملكية دستورية، وصدر العهد الملكي في خطاب محمد الخامس في 8 ماي 1958، فرسخ هذا العهد خيار التعددية، فتم التأكيد عليها منذ أول تجربة دستورية في تاريخ المغرب ما بعد الاستعمار المباشر، تقديم دستور 1962 للتصويت حيث ينص الفصل الثالث من الدستور إلى: "أن الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب".¹

أما في الجزائر فقد فتح دستور 1989 في مادته 40 عهدا جديدا لنظام الحكم في البلاد عندما نصت ذات المادة على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي و التي تم تنظيمها عن طريق القانون الصادر في 5 جويلية 1989 ، و يمثل هذا التاريخ رمز الحرية، جوهر التحولات السياسية المعبر عنها بالمرحلة الانتقالية للديمقراطية في الجزائر. و ما يلفت الانتباه هي السرعة التي أقبل بها الأشخاص على إنشاء الأحزاب بعد صدور القانون المذكور، حيث بلغ عدد الأحزاب بعد عامين ما يقارب 60 حزبا.²

● سياق تقييدي:

تعد تونس من الدول العربية التي عرفت الظاهرة الحزبية في وقت مبكر، ومع ذلك شهدت على غرار الدول العربية تضيقا كبيرا في مجال التعددية الحزبية. ورغم اعتراف النظام التونسي السابق بشرعية وجود أحزاب سياسية إلى جانب الحزب الحاكم آنذاك، إلا أن

1 - "دراسة في نشأة الأحزاب السياسية المغربية، نشر بتاريخ 2019/04/10، على الرابط الإلكتروني: https://maarifalma4rib.blogspot.com/2019/04/blog-post_63.html

² - غنية شليغم، "ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 27، ديسمبر 2016، ص. ص. 454-455. (458-449).

السلطة عملت على إضعاف تلك الأحزاب بطريقة ممنهجة، تراوحت بين إضعاف دورها وإعاقة تجذرها في المجتمع، وبين رفض اعتماد أحزاب أخرى خاصة تلك المعارضة لتوجهها. وبالنسبة لمصر فإذا ما اعتبرنا صرامة شروط إنشاء الأحزاب السياسية خاصة ما تعلق منها مثلاً بتقديم إخطار كتابي عن تأسيس الحزب إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية موقعاً عليه من ألف عضو على الأقل من أعضائه المؤسسين مصداقاً رسمياً على توقيعاتهم، على أن يكونوا من عشر محافظات على الأقل، وبما لا يقل عن خمسين عضواً من كل محافظة (المادة 7 من القانون 40 لسنة 1977، المعدلة بالقانون رقم 177 لسنة 2005، بما يشكل قيوداً حقيقية على تلك التشكيلات السياسية الصغيرة، فإن في تشكيل لجنة شئون الأحزاب وفقاً للتعديل الذي أدخله القانون رقم 177 لسنة 2005 على نص المادة (8) من القانون رقم 40 لسنة 1977، التي ترأسها رئيس مجلس الشورى، الذي يحمل صفة قيادية في الحزب الحاكم، وتمتعت تلك اللجنة بسلطات واسعة في منح أو حجب الشرعية عن أي مشروع لحزب سياسي.

وقد اعتبر الدارسون هذه اللجنة أكبر عائقاً في وجه حرية تشكيل الأحزاب السياسية في مصر والأهم في وجه ممارسة العمل الحزبي، خاصة مع ما تتمتع به من سلطة تكاد تكون مطلقة في الرقابة والهيمنة على الأحزاب القائمة، من خلال قدرتها على تجميد نشاط أي حزب لأجل غير مسمى، وحظر نشاطه، وإلغائه في بعض الحالات، وأكبر دليل على ذلك رفضتها أكثر من 70 طلباً لتأسيس الأحزاب، وخاصة الليبرالية المعارضة منذ صدور القانون عام 1977.

أما بالنسبة للمغرب ورغم أنه اختار الانحياز إلى النموذج الليبرالي الحديث، فكانت له من الشجاعة السياسية التي مكنته من اقرار التعددية الحزبية مبكراً منذ دستور 1962، ورفضه لنظام الحزب الواحد الذي اعتمدته معظم الدول العربية بعد استقلالها. إلا أن لا يجب أن يحجب حقيقة تعامل السلطة/الملكية الحاكمة مع الظاهرة الحزبية، بحيث يعتبر بعض الدارسين أن في إقرار المؤسسة الملكية للتعددية السياسية كمبدأ دستوري ثابت إنما هدفه مواجهة قوة الحركة الوطنية ممثلة في حزب الاستقلال كشريك محتمل في الحكم.

ولم تتوان الملكية الحاكمة في تأكيد تمسكها بالتعددية الحزبية محاولة خلق مشهد حزبي ينسجم مع طبيعتها التحكيمية، وقد اعتمدت على مجموعة من المبادئ تسهم في تكريس تعددية حزبية شكلية أهمها:

– الاكتساح المجالي للمؤسسة الملكية من خلال ما تتمتع به من اختصاصات واسعة خاصة ما تعلق بالسلطة السياسية، وهو ما يسهم في تحكمها في التوليد الحزبي والرقابة على الأحزاب من جهة، ويجعل من الأحزاب السياسية أطرافا غير وازنة من زاوية تقاسم السلطة المشاركة الفعلية في تديرها من جهة أخرى؛

– نفي الحضور السياسي للأحزاب من خلال حصر وظيفتها في تنظيم المواطنين وتدير الشؤون العمومية، وهي الوظيفة التي اشتركت في تأكيدها دساتير المغرب (دستور 1996، دستور 2011)، وقوانين الأحزاب المتتالية (قانون 2006 مثلا)؛

● سياق تمييعي: يرتبط زمنا مع مخرجات ما عرف بالربيع العربي، فمع ما شهدته بعض الدول العربية (تونس ومصر)، من اندلاع حراك شعبي عارم مطالبا بالتغيير السياسي، وإسقاط نظم سلطوية حكمت لعقود من الزمن، متجاوزا المؤسسات السياسية التقليدية (الأحزاب السياسية)، سارعت بعض الدول التي أربكها ما يجري في دول الربيع إلى إحداث إصلاحات سياسية، وإقرار قوانين للأحزاب السياسية، فصدر قانون الأحزاب في الجزائر في 2012 الذي سمح باعتماد عدد من الأحزاب السياسية، وفي المغرب بصدور دستور 2011، وفي الأردن.

أما في ما يخص دول الربيع فقد شهدت مثلا كل من تونس ومصر وليبيا عقب سقوط الأنظمة الحاكمة (نظام بن علي ونظام مبارك ونظام القذافي)، طفرة حزبية غير طبيعية، لدرجة تَمَيَّع معها المشهد الحزبي في هذه الدول، وإن كان البعض يعتبرها ظاهرة صحية، فإن بلوغ عددها في تونس إلى، وفي مصر إلى 104 أحزاب سياسية مسجلة رسميا في نظام الدولة، ومعتمدة من لجنة الأحزاب، وفي ليبيا إلى هو مؤشر قوي عن رغبة السلطة أو بقايا النظام في تمييع الظاهرة الحزبية.

3- إشكالات تواجه التجربة الحزبية في الدول العربية:

عكس ما هو معروف نظريا تختلف التجربة الحزبية في الواقع العربي عنها مثلا في العالم الغربي، حيث تواجه العديد من الإشكالات، ما جعلها تتخلف كثيرا عن ما علق عليها من آمال، وأبقاها، إلى حد كبير، ظاهرة غريبة بالنسبة للمجتمع العربي. وهذا لعدة اعتبارات/إشكالات أهمها:

– ولدت الأحزاب السياسية في التجربة الأم عند درجة معينة من تطور المجتمع لتنظيم انقساماته، وجرّها إلى خارج دائرة العنف، ما جعل التجربة الحزبية تولد في إطار مجتمع

مدني، يملك من السمات ما يدعم هذه التجربة، وفي مقدمتها: استقلال المجال الاجتماعي بالنسبة للمجال السياسي، ومرونة العلاقات الاجتماعية التي تضفي على انتماء المواطن قيمة أصلية، وتحول العلاقات الترابطية في البناء الاجتماعي من علاقات عمودية إلى علاقات أفقية، فتم إقرار التعددية وتداول السلطة، وحقوق الإنسان، والاختلاف، وحرية التعبير عن الرأي... إلخ، ما جعل اللعبة السياسية تقوم على قواعد وأسس واضحة، لا يشكل الإلغاء في المجال السياسي إحدى قواعد

— تغليب مفهوم الحزب السلطوي/ الأغلي في التجربة الحزبية العربية: فقد تبنت معظم الدول العربية بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد كانعكاس للمرجعية الاشتراكية السائدة، التي تعتمد نموذج الحزب الوحيد الذي يحتكر السلطة باعتباره يمثل ايدولوجية الدولة ويحمي مصالحها.¹

وباسم التحديث والتنمية والتقدم ساد نظام الحزب الواحد، وسيطر على الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي باسم تحقيق مشروع التنمية والاستقلال الوطني، في مقابل إشباع حاجات المواطنين في المأكل والمسكن والتعليم والصحة، وفي الوقت نفسه، نزع تسييس المجتمع، واقتصار ممارسة السياسة على إطار واحد، ممسك بكل مفاصل المجتمع، ومنعه خارج هذا الإطار، باعتباره القائم على السلطة "متعهد التنمية". ولم يكن هناك مجال للحديث عن التعددية ولا لتنافس البرامج الانتخابية، ولا مجال للتداول السلمي على السلطة.

المفارقة أن منطق الحزب السلطوي/ أو الأغلي ظل سائدا حتى في تحول الكثير من هذه الدول عن خطها الأحادي في محاولتها مواكبة التحولات التي عرفها المجتمع الدولي (سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار نظم الحزب الواحد)، في نهاية ثمانينيات القرن العشرين. وقد اعتمدت تجارب الحزبي الأغلي في التجربة العربية على خارطة طريق تكاد تمتلك قواسم مشتركة أهمها:²

● العمل على تصدر المشهد الانتخابي من خلال الامتلاك الدائم للصف الانتخابي الأول؛

¹ — ادريس جنداري، "التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاققة الممارسة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، 2012، ص. 02.

² — علي الباهي، "الحزب السلطوي في التجربة العربية"، نشر بتاريخ: 2011/04/8، على الموقع الإلكتروني: m.hespress.com، تم التصفح بتاريخ: 2020/01/05.

- السعي عبر عدد من الوسائل إلى تصدر المشهد السياسي والقيام بسلسلة من المبادرات؛
- العمل على تضيق الخناق على التوجهات السياسية الأخرى القادرة على منافسة برنامج الحزب السلطوي، خاصة التيارات الإسلامية حتى وإن كانت مرخص لها قانوناً؛
- ارتكازه باعتباره حزب السلطة على جمع الأعيان ورجال الأعمال والهجرات البشرية من مختلف التوجهات بدل الاستقطاب والنضالية والإيمان برسالة الحزب؛
- استفادته على العموم من نظام امتيازي توفره له القنوات الرئيسية للدولة (وزارة الداخلية، وسائل الإعلام، عائدات الاقتصاد...)، بل في بعض الحالات (النموذجين المصري والتونسي)، تتحول الامتيازات الممنوحة للحزب السلطوي وأعضائه إلى عرف عام معترف به من طرف الجميع.. ويتحول الحزب إلى قناة لدعم منطق الربيع والمحسوبية والنفعية.

4- الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية: كيف تحول الشارع كبديل للمؤسسة الحزبية في الدول العربية:

رغم ما تؤكدته الكثير من الأدبيات السياسية على أهمية وجود الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها وتوجهاتها الإيديولوجية باعتبارها مكوناً دستورياً لا غنى عنه، وآلية مهمة لتنظيم المشاركة الشعبية في الحياة العامة، والاسهام في تحقيق الاستقرار السياسي، بحيث تعكس ظاهرة صحية وضرورة حتمية لضخ الحيوية الخلاقة في الحياة السياسية تبقى الظاهرة الحزبية العربية بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها الأحزاب السياسية.

فبين من اعتبرها مجرد ديكور سياسي لا مشاركة ولا تداول على السلطة (كما الحال في الأردن)، ومن اعتبرها امتداداً للطائفة والقبلية، وانعكاساً للعقلية العشائرية (لبنان). ومع أن البعض الآخر يرى في كثرة عددها مؤشراً على الديمقراطية، فإن تزامن الكثرة مع العقم السياسي والفكري من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة الفعل السياسي خاصة إذا كان محتكراً من طرف فئة تأبى أن تطلق صراحه (تونس). أو أن تتعلق (كثرة اعتماد الأحزاب السياسية) بتعويم مقصود للساحة السياسية بأحزاب لم تستطع أن تحسم أمرها وبقيت متذبذبة بين الولاء والمعارضة والتحالف والاختلاف (الجزائر).

وقد تأزمت وضعية الفاعل الحزبي أكثر مع ما شهدته العديد من الدول العربية من حراك احتجاجي منذ عام 2011 انطلاقاً من تونس مروراً بمصر وسوريا وليبيا والعراق، والجزائر والمغرب والسودان ولبنان في إطار ما يسميه البعض الموجة الثانية للحراك

الاحتجاجي العربي. ورغم اختلاف أسباب وتوقيت هذه الانتفاضات إلا أنها اشتركت جميعها في قدرتها على إسقاط أنظمة سلطوية في غير قطر عربي. وقد ذهب الكثير من المتابعين إلى حد اعتبارها أولى خطوات صياغة فعل جماعي يعيد بناء مجال سياسي ديمقراطي قائم على عقد اجتماعي جديد.

تميزت هذه الحركات الاحتجاجية بغياب الأحزاب السياسية، وعجزها الموهول عن الانخراط في دينامياتها المختلفة، وقد كان ذلك دافعا قويا للكثير من الأكاديميين وحتى السياسيين للتأكيد على ضعف البنية الحزبية العربية بدليل أن محاولات التغيير التي شهدتها مطلع العقد الحالي مع ما عُرف باسم «الربيع العربي» قد جاءت من خارج البنى الحزبية تماماً، وفشلت القوى التي شاركت في هذه المحاولات في بناء أحزاب قوية بعد نجاحها في الإطاحة بأنظمة الحكم في بعض البلدان.

بل أكثر من ذلك رأى البعض الآخر أن عهد الأحزاب السياسية انتهى وقد صار الشعب يُنظم بطريقة جديدة¹. وليس أدل من ذلك ما حدث في دول الحراك العربي، وقد اعتبر هؤلاء الدارسين أن الأحزاب مآلها الاندثار، فهي مرحلة وانتهت في التاريخ، بمعنى جاءت في وقت معين من تاريخ البشرية وبلغت أوجها في القرن الـ19 ثم في القرن الـ20 وصارت بعد ثورة الاتصالات الحديثة أحزاباً على هامش الدنيا وفي حالة احتضار.

في مقابل ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على التأطير، برزت حركات اجتماعية تميزت حيوية غير مسبوقة، لشببية متحمسة، ومتطلعة نحو التغيير الاجتماعي والسياسي التي أخفقت هذه الأحزاب، على اختلاف أطرافها واختياراتها الفكرية والإيديولوجية، في بلورة مشاريع متكاملة بشأنه، وهو ما أسهم بشكل كبير في انفضاض الناس عن التحزب والانخراط ضمن هذه المؤسسات، والتشكيك في المبدأ الديمقراطي نفسه.

5- عوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع العربي:

حملت الاحتجاجات الشعبية سواء في موجتها الأولى 2011 أو الثانية ابتداء من 2016 لواء التظلمات السوسيو-اقتصادية عالياً، وعبر المحتجون من خلالها عن عدم

¹ - في حديث أدلى به في يونيو الماضي، لفتني قول الدكتور قيس سعّيد، الذي حاز المركز الأول في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية، احمد يوسف أحمد، مستقبل الأحزاب العربية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ: 2019/09/24، على الرابط الإلكتروني: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4984>

الثقة المتجذر في سياسات الحكومة وفي العملية السياسية الرسمية برمتها، وكذلك عن تأكل دور الأحزاب السياسية كوسائط موثوقة بين الدولة والمجتمع.

وقد أكدت نسب المشاركة المتدنية في العديد من الانتخابات التشريعية التي عرفتها الدول العربية ابتداء من سنة 2014 تراجع الثقة بالعمل الحزبي، وهو تراجع يعزوه الكثير من الدارسين إلى عوامل كثيرة تُسائل كلها بالأساس طريقة عمل الأحزاب. في حين يتعلق البعض الآخر منها بطبيعة النظام الحاكم والبيئة المجتمعية.

وبالنسبة للعوامل المرتبطة بالأحزاب والعمل الحزبي:

- طريقة عمل الكثير من الأحزاب السياسية التي لا تتماشى وتطلعات المواطنين وبخاصة الشباب منهم، فالكثير من الممارسات السياسية للأحزاب لا ترضي المواطنين؛
- ضعف الديمقراطية والحكم الداخلي لدى بعض الأحزاب؛
- غياب مسارات واضحة تسمح بانضمام الكفاءات والشباب ضمن النخب السياسية، سواء على مستوى المسؤولية التنظيمية أو داخل الهيئات المنتخبة وعلى رأسها البرلمان.

أما بالنسبة للعوامل المرتبطة بطبيعة النظام الحاكم والبيئة المجتمعية:

لا يمكن منهجيا تحليل مواطن الخلل في الفعل الحزبي أو مظاهر التعثر في الممارسة الديمقراطية داخل البناء الحزبي العربي دون استقراء الأساس الاستراتيجي لهذا السلوك متمثلا في جوهر السلطة السياسية، بحيث شكلت طبيعة هذه السلطة محددات محوريا في تطور الحياة السياسية في الدول العربية على اختلاف نظمها الحاكمة ملكية أو جمهورية، بالنظر لدورها المركزي في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها.

ومع أن نظرة المحللين تؤكد أن الأحزاب السياسية العربية هياكل فارغة لا جدوى منها (...)، فإن ذلك لا يجب أن يُغفل مساهمة الفضاء السياسي غير ديمقراطي الذي ظهرت ونشأت فيه الأحزاب، بينما الظاهرة الحزبية جاءت من أجل الديمقراطية، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي في التجربة الحزبية ويقدم عنها صورة مشوهة لدى المجتمع ولدى عموم الباحثين.

وهو ما يجعل المسؤولية مشتركة فلا تتحملها الأحزاب وحدها؛ بل يتحملها النظام السياسي العربي القائم على أساس ملكية تنفيذية أو جمهورية تجمع بين يديها جميع السلطات، أما الأحزاب فلا تحظر إلا زينة لتأثير المشهد السياسي.

قائمة المراجع:

الكتب

- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب. الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، مصر، بدون سنة نشر.
- مورييس دوفرجه، الأحزاب السياسية، ترجمة: عل مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.
- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط 2، تركيا: دار الدعوة، 1989.
- أحمد يوسف أحمد وآخرون، حالة الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه، تحرير: نيفين مسعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة.
- اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982.
- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
- بوحنيه قوي، "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية" في عاطف السعداوي وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها، مركز البحوث البرلمانية، 2005.
- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1982.
- صالح جواد الكاظم ، ود. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد: دار الحكمة، 1990.
- عبد الغفار شكر، "مفهوم المشاركة السياسية في مجتمع تعددي"، في "إصلاح النظام الانتخابي أوراق ومداولات مؤتمر إصلاح النظام الانتخابي في مصر (23-24/09/1997)"، ط1، مصر: جماعة تنمية الديمقراطية، 1998.
- عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، 2012.
- عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي" في عبد الإله بلقزيز وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- فرانشيكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005.
- كمال منوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط1، الكويت، 1987.

- محمد هناد، "النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار"، في وعي المجتمع المدني بذاته، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- ناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية: بين إرث الماضي وتحديات المستقبل"، في عاطف السعداوي وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- ناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب: دراسات في النخب والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008.
- العربي صديقي، إعادة التفكير في المنطقة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة: محمد شيّا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، أكتوبر 2010.
- أمحمد المالكي وآخرون، النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2008.
- أميرة عبد الحليم، "سياسات الإصلاح في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: بين تحقيق الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي" في أحمد توهامي وآخرون، بين الشعار والحقيقة: خطابات وبرامج الإصلاح في عالم متغير، أعمال المؤتمر الخامس للباحثين الشبان 22-24 أبريل 2003، تحرير عمر حمزاوي.
- بوحنية قوي، "الانتخابات البرلمانية الجزائرية"، في عبد الناصر جابي وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق: مقارنة سوسيولوجيا الانتخابات في المغرب، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق للنشر، 1997.
- سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها- نشأتها- نشاطها، إصدارات مجلس الشعب، الأمانة العامة، 2005.
- عبد الإله بلقزيز، وآخرون. الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي. ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1997.
- عبد الناصر جابي، "الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود سياسي"، في عبد الناصر جابي وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عروس زبير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر: من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرفض" ورقة عمل قدمت إلى ندوة "النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية"، بيروت 12-13 مارس 2008.

- عزمي بشارة، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013.
- لاري دايموند، روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة عبد النور الخراقي، ط1، بيروت: الشبكة العربية: للأبحاث والنشر، 2014.
- مارينا أوتاوي، الأنظمة الحاكمة ومآزق الملك في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي. واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 2007.
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث.
- العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية، الخطاب والخطاب المقابل، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- السيد ياسين، إعادة اختراع السياسة: من الحداثة إلى العولمة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.
- عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع مدائح الأسطورة، إفريقيا الشرق.
- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1982.
- نجاد الرعي المحامي محررا، إصلاح النظام الديمقراطي، مصر: جماعة تنمية الديمقراطية، ط1، 1998.
- نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في أحمد مالكي وآخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي،
- العياشي عنصر، "التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق"، 1999
- غرايم جيل، المجتمع المدني والسيرورة الديمقراطية
- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان
- المقالات :
- المهدي الشيباني دغمان، "الأحزاب السياسية: إلتفاتة سوسيولوجية"، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر (المجلد الأول)، فبراير 2014.
- بدر حسن شافعي، "الديمقراطية في المغرب العربي"، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الرابع (أكتوبر 2001).
- جلال عبد الله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة 6، العدد 55 (أيلول/ سبتمبر 1983).

- حسين علوان البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية»، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223 (أيلول/سبتمبر 1997).
- راجع زغوني، "النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر أنموذجا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 51/52، خريف 2016.
- راجع لعروسي، "الإصلاح الحزبي في الجزائر: مدخل لمتطلبات ترشيد الحكم"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 03.
- شمسة بوشنافة، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.
- صالح زباني، "تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد الرابع (أفريل 2009).
- عزوز غربي، "الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري"، مجلة الأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020.
- قوادرية بورحلة، "التداول على السلطة"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 06، جوان 2015.
- لؤي عبد الفتاح وعثمان الزباني، "الحكامة الحزبية: نحو ترشيد العمل الحزبي في المغرب"، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 36-37، ربيع صيف 2008.
- محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية 2007: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 345 (نوفمبر 2007).
- مصطفى بلعور، "الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007: استمرارية أم حل للأزمة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (أفريل 2011).
- "التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.
- العياشي عنصر، حول المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا، مجلة المستقبل العربي عدد سنة 2000.
- أميرة أحمد خالد، "المدني مداخل مفهوم المجتمع وخصائصه وتطور وظائفه"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 02، 2021.
- أميرة عبد الحليم، "الجزائر: تحديات رئاسية جديدة لبوتفليقة"، مجلة الديمقراطية، السنة 4، العدد 15 (جوان 2004).
- سهام حروري، إلهام آيت سعدي، "خصوصيات وظائف الأحزاب السياسية في إفريقيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 09، جويلية 2016.

- عبد القادر عبد العالي، "الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10 (جانفي 2014).
- عمران كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور؟ مع الإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014.
- غنية شليغم، "ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 27، ديسمبر 2016.
- محمد بوضياف، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية : التطورات والمشاهد المحتملة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2011.
- الاتحاد الإفريقي، بيان صادر عن بعثة مراقبي الاتحاد الإفريقي للانتخابات التشريعية الجزائرية ليوم 10 ماي 2012.
- أحمد الزروق الرشيد، "الفساد وعرقلة الانتقال للديمقراطية: إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة الديمقراطية، العدد 47، (2012).
- أحمد فارس عبد المنعم، "الجزائر، استمرار هيمنة الحزب الواحد"، مجلة الديمقراطية، السنة 12، العدد 47 (جويلية 2012).
- ادريس جنداري، "التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، 2012.
- ريتشارد تشامبرز، "المعايير الدولية للانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في النزاهة في الانتخابات البرلمانية.
- عادل عباسي، "واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناجبة: دراسة في ضوء تشريعات 2007 مع إطلالة على التشريعات المقبلة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35 (صيف 2012).
- عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية (ب، م، ن).
- عمار عباس، "التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل: دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12 (جوان 2014).
- منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي 2012: قراءة في التوقعات والنتائج والتتابعات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- حوار مع المؤرخ محمد حربي، جريدة الشروق اليومي، 09 جانفي، 2002، ص. 05.
- بدر حسن شافعي، "الديمقراطية في المغرب العربي"، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الرابع أكتوبر 2001.

- صالح زباني، " تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد الرابع أبريل 2009.
- بيان رئاسة الجمهورية حول تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية"، جريدة المجاهد الأسبوعي، 21 أكتوبر، 1988.
- عبد الغفار شكر، " أثر السلطوية على المجتمع المدني"، الموقع الإلكتروني للحوار المتمدين، العدد 1027، 2004.

الاطروحات والمذكرات:

- بوعلام حمو، " الممارسات السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي: الجزائر والمغرب نموذجا"، جامعة وهران، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2015/2014.
- حبيب مهبوبي، "الأحزاب ودورها في الحياة السياسية بالمغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010.
- عبد العاطي محمد احمد، "الفكر السياسي للإمام محمد عبده"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1977.
- جهيدة شاوش اخوان، "واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة دكتوراه علوم تخص علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015-2014.
- عبد المالك رداوي، "الحياد السياسي للإدارة بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2014.
- علي لقرع، المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت: 1989-2006 دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2009.

الندوات والملتقيات:

- عمر فرحاتي، "المواطنة وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر"، ورقة عمل قدمت إلى الندوة الوطنية لمختبر الدراسات الدستورية والسياسية حول "المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي"، المغرب: مراكش، 13-15 مارس 2009.
- مكتب تطوير السياسات، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أجهزة إدارة الانتخابات: مؤسسات لإدارة الحكم"، إعداد رافائيل لوبيز، بنتور.
- خالد بورايو، " الطريق إلى عهدة ثانية عبر الانتخابات الرئاسية في أبريل 2004"، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة الرباط، ماي 2004.

حنيفي هلايلي، "استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بين الضرورة والاختيار" ورقة عمل قدمت إلى أعمال المؤتمر الخامس حول: "نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار"، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العملي والمعلومات، مارس 2005.

- زهير بوعمامة، "محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر"، ورقة عمل قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول "التحول الديمقراطي في الجزائر"، الجزائر: جامعة بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005.

- طالب عوض، "الأنظمة الانتخابية المعاصرة والإصلاح الانتخابي في العالم العربي"، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الدولي حول: الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة 2014.

- عبد الرحمن برقوق، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر" ورقة عمل قدمت للملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، 10/11 ديسمبر 2005، الجزائر: جامعة بسكرة.

- يونس برادة، "الإشكالية الانتخابية في المغرب: مقارنة أسس الحكم وتجاوزات المسار الانتخابي"، ورقة عمل قدمت إلى اللقاء السنوي السابع عشر حول: "الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية"، 18 أوت 2007، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

- محمود عبد الباقي، "نحو إدارة انتخابية فعّالة"، في الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي: أعمال المؤتمر الدولي، القاهرة: 2014.

- حنيفي هلايلي، "استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بين الضرورة والاختيار" ورقة عمل قدمت إلى أعمال المؤتمر الخامس حول: "نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار"، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العملي والمعلومات، مارس 2005

الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي المتعلق بالانتخابات لسنة 2012، الجريدة الرسمية، العدد الأول، 14 جانفي 2012، الموافق لـ 20 صفر 1433.

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989.

- القانون العضوي رقم 01/04 المؤرخ في 07 فيفري 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/97 المتعلق بالأحزاب السياسية.

- القانون الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 05/07/1989.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 89-11، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، المادة 02

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997، المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية

المواقع الالكترونية :

- حسن البحري، "تداول السلطة"، الموسوعة العربية، على الرابط الإلكتروني: <http://arab-ency.com.sy/law/details/25776>

- صالح ياسر، "المجتمع المدني والديمقراطية"، من الموقع الإلكتروني، تم التصفح بتاريخ 03/28/2020.

- عبد الغفار شكر، " أثر السلطوية على المجتمع المدني"، الموقع الإلكتروني للحوار المتمدن، العدد 1027، 2004.

- عبد الفتاح ماضي، مفهوم "الانتخابات الديمقراطية" على الموقع الإلكتروني، تم التصفح بتاريخ: 18 مارس 2010

- محمد صفى الدين خربوش، طردية العلاقة: النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/03/25، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/36789>، تم التصفح بتاريخ: 2019/11/11.

- مولود زايد الطيب، "المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية"، من الموقع الإلكتروني، تم التصفح بتاريخ 15 جانفي 2011.

<http://www.siyassa.org.eg/ascyasa/indesc.asp?curfn=cnfr5.htm8did.9083>

- حسني الخطيب، الأحزاب السياسية بين النشأة ونظم التصنيف"، نُشر بتاريخ: 2019/01/12، على الرابط الإلكتروني: <https://www.almayadeen.net/articles/blog/927526>

- سمير الزين، "إشكالية التجربة الحزبية العربية"، نشر بتاريخ: 2017/11/10، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/11/9/1>، تم التصفح بتاريخ: 2019/12/16.

- صفى الدين خربوش، " تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات" ن نشر بتاريخ: 2004/10/04، على الرابط الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03>، تم التصفح بتاريخ: 2020/10/09.

- علي الباهي، "الحزب السلطوي في التجربة العربية"، نشر بتاريخ: 2011/04/8، على الموقع الإلكتروني: m.hespress.com، تم التصفح بتاريخ: 2020/01/05.

- علي هادي حميدي الشكراوي، "وظائف الأحزاب السياسية وأنواع النظم الحزبية واثرها على النظم السياسية"، محاضرات القيت لطلبة قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة بابل، 2012/04/19، متوفرة على الرابط الإلكتروني: <https://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=29419>

- محمد جبريل، "الأحزاب العربية: خيبات الفرص الضائعة"، نشر بتاريخ: 2019/04/30، على الموقع الإلكتروني: <http://www.hafryat.com>، تم التصفح بتاريخ: 2020/01/06.

- محمد صالح، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، <http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=311313&ac=2>، تاريخ التصفح: 2020/04/12.
- محمود بن قدارة، وسائل مشاركة الجماعات الضاغطة في الشؤون العامة، http://krazamy2010.blogspot.com/2010/06/blog-post_14.html، تم التصفح بتاريخ: 2020/04/12
- معنى الأحزاب في القرآن الكريم، على الرابط الإلكتروني: <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/16543>
- هشام محمد علي، جماعة الضغط، الحوار المتمدن، العدد 1902، 2007/7/1، الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93407&r=0>، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/03/28
- ياسين بن علي، حقيقة اللوبي أو جماعة الضغط، جريدة التحرير، النسخة الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.attahrir.info>، تم التصفح بتاريخ: 2020/04/10.
- ياسين بن علي، حقيقة اللوبي أو جماعة الضغط، جريدة التحرير، النسخة الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.attahrir.info>، تم التصفح بتاريخ: 2019/12/10.
- يونس برادة، "الإشكالية الانتخابية في المغرب مقارنة أسس الحكم وتجاوزات المسار الانتخابي" <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/7/23>
- فاروق مواسي، "مع كلمة سياسة"، نشر بتاريخ: 2016/12/30، على الرابط الإلكتروني: <https://www.diwanalarab.com/>

باللغة الأجنبية:

- Joseph La Palomabara, Political Parties and Political Development, princeton universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt .
- Françoise Collin « L'urne est'elle funéraire ? Autonomie et hétéronomie » In Michele Riot Sarcey (sou la responsabilité), **Démocratie et représentation**, Paris, Editions Kimé, 1995.
- Maurice Duverger , Les partis politiques, Paris : Colin, 1976.
- Arun Kapil, " Algeria's Crisis Intensifies: The Search for Civic Pact", Middle East Report, vol.25, no.192, January– February 1995.
- Daniel Brumberg, "The Trap of Liberalized Autocracy", Journal of Democracy, vol 13, n.04, October 2002. <http://www.aljazeera.net/NR/excerces/21019Fi3107-4690htm>
- <http://www.arabrenewal.org/articles/5409/3/aYaaea-quotCaCaElCECE-CaliaPNCOiEquot-/OYIE3.html>

Miloud Zaater, L'Algérie: De la guerre `a la guerre (1962–2003), Paris: coproduction l'Harmattan, 2005

–Robert Mortimer, " Algeria: The Dialectic of Elections and Violence ", Current History journal, vol.96, no.606, January 1997.

[http://.www.ikhwan.net/archive/ Showthread.php?T=17798](http://.www.ikhwan.net/archive/Showthread.php?T=17798)